

الإتحاد الإسلامي العالمي  
للنظمات الطلابية



# الإسلام بيَنْ جَهْلِ أَبْنَائِهِ وَعَجَزِ عَلَائِهِ

الشهيد عبد القادر عوده

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩٧٠	الطبعة الاولى
١٩٧٤	الطبعة الثانية
١٩٧٧	الطبعة الثالثة
١٩٨٠	الطبعة الرابعة
١٩٨٥	الطبعة الخامسة

الإِسْلَامُ  
بَيْنَ جَهْلِ أَبْنَائِهِ وَمَجْزِعِ أَبْنَائِهِ

الشّهيد عَبْدُ القَادِيرِ عَوَادُه

الطبّية المأمة

الاتّحاد الإسلامي العالمي

للمُنضّاتِ الظَّلَابِيَّةِ

١٤٠٥ - ١٩٨٥ م



## مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم ، والصلة والسلام على محمد النبي الامي الذي اختاره الله لهدایة خلقه فأرسله للناس كافة داعياً ومعلماً . يدعوهم الى الله ، ويعلمهم كتابه ويردد عليهم قوله جل شأنه : « قدْ جاءَكُمْ مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَّ كِتَابٌ مُّبِينٌ . يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُّلَ السَّلَامِ وَ يَخْرُجُهُمْ مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِأَذْنِهِ وَ يَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ » <sup>(١)</sup>

« وبعد » فانه مما يحزن المسلم أن يرى المسلمين يسيرون من ضعف إلى ضعف ، وينخرجون من جهل إلى جهل ، وهم لا يدركون أن العلة الحقيقة لما هم فيه إنما هي الجهل بالشريعة الاسلامية ، وإهمال تطبيقها على كلها وسموها ، ولا يعلمون ان تشتيتهم بالقوانين الوضعية الفاسدة هو الذي افسدتهم ، وأورثهم الضعف والذلة .

وإنني لأعتقد أننا لم نترك أحكام الشريعة الاسلامية إلا لجهلنا

---

(١) المائدة : ١٦٠١٥ .

بها ، وقعود علمائنا أو عجزهم عن تعريفنا بها ، ولو أن كل مسلم عرف واجبه نحو الشريعة لما تأخر عن القيام به ، ولتسابقنا في العمل لخدمة الشريعة ، وتطبيق أحكامها .

ولقد رأيت أن خير ما يخدم به المسلم أخيه أن يبصره بأحكام الشريعة الإسلامية ، وأن يبين له ما خفي عليه منها .

وتلكم رسالة صغيرة جمعت فيها من أحكام الشريعة مالا غنى عنه لسلم مثقف ، وبينت وجه الحق فيما يدعوه بعض الجهال على الشريعة من دعاوى غريبة ، لا منطق لها ولا سند يسندها ، واني لأرجو أن تصصح هذه الرسالة بعض أوضاع الاسلام المقلوبة في أذهان إخواننا المتعلمين تعليماً مدنياً ، كما أرجو أن يكون فيها ما يحفز علماء الاسلام على أن يغيروا طريقةهم ، وأن ينهجوا نهجاً جديداً في خدمة الاسلام ، وهم ورثة الانبياء ، والمبلغون عن الرسل .

والله أعلم أن يهدينا جميعاً سواء السبيل .

المؤلف

# الفَصَلُ الْأُولُ

## مَا يُجَبُ عَلَى الْمُتَّلِمِنَ يَعْرِفُهُ

نَحْنُ مُعْشِرُ الْمُسْلِمِينَ يُسْرُنَا أَنْ نَنْتَسِبُ لِلْإِسْلَامِ وَنَفْخَرُ بِهِ،  
وَلَكِنَّا لِلأسْفِ نَجْهَلُ أَهْمَّ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، وَنَهْمَلُ أَعْظَمَ مَقْوِمَاتِهِ.

### أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ وَمَقْوِمَاتُهُ :

وَأَحْكَامُ الْإِسْلَامِ هِيَ الْمِبَادِئُ وَالنَّظُرَيَاتُ الَّتِي نَزَّلَ بِهَا الْقُرْآنُ،  
وَأَتَانَا بِهَا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَبِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْمِبَادِئِ وَالنَّظُرَيَاتِ هُوَ  
مَا نَسَمِيهُ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ ، فَالشَّرِيعَةُ اذْنٌ هِيَ بِمَجْمُوعَةِ  
الْمِبَادِئِ وَالنَّظُرَيَاتِ الَّتِي شَرَعَهَا الْإِسْلَامُ ، فِي التَّوْحِيدِ ، وَالإِيمَانِ،  
وَالْعِبَادَاتِ . وَالْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ ، وَالْجَرَائِمِ ، وَالْمَعَامِلَاتِ  
وَالْإِدَارَةِ ، وَالسِّيَاسَةِ ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ وَالاتِّجَاهَاتِ.  
وَأَعْظَمُ مَقْوِمَاتِ الْإِسْلَامِ هُوَ الْعَمَلُ بِأَحْكَامِهِ ، اذْ الْإِسْلَامُ لَمْ  
يُوجَدْ إِلَّا لِتُعْرَفَ أَحْكَامُهُ ، وَتُقَامَ شَرَائِعُهُ وَشَعَائِرُهُ ، وَعَلَى هَذِهِ فِنَانِ  
أَهْمَلَ الْعَمَلُ بِالشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَوْ عَطَلَهَا فَقَدْ أَهْمَلَ الْإِسْلَامَ وَعَطَلَهُ.

## أحكام الاسلام شرعت للدين والدنيا :

والأحكام التي جاء بها الاسلام على نوعين : أحكام يراد بها اقامة الدين ، وهذه تشمل أحكام العقائد والعبادات ، وأحكام يراد بها تنظيم الدولة والجماعة ، وتنظيم علاقات الأفراد والجماعات بعضهم بعض ، وهذه تشمل أحكام المعاملات ، والعقوبات ، والأحوال الشخصية ، والدستورية ، والدولية ، .. الخ ، فالاسلام يمزج بين الدين والدنيا ، وبين المسجد والدولة ، فهو دين ودولة وعبادة وقيادة ، وكما أن الدين جزء من الاسلام فالحكومة جزءه الثاني ، بل هي الجزء الأهم ، وصدق عثمان بن عفان رضي الله عنه حيث يقول : « انَّ اللَّهَ لَيَزِعُ بِالسُّلْطَانِ مَا لَا يَرَعُ بِالْقُرْآنِ » .

وأحكام الاسلام على تنوعها وتعددتها أُنزلت بقصد اسعاد الناس في الدنيا والآخرة ، ومن ثم كان لكل عمل دنيوي وجده آخروي ، فالفعل العبدي ، أو المدنى ، أو الجنائى أو الدستوري ، أو الدولى له أثره المترتب عليه في الدنيا من أداء الواجب ، أو افادة الحل والملك ، أو انشاء الحق أو زواله ، أو توقيع العقوبة ، أو ترتيب المسؤولية ، ولكن هذا الفعل الذي يترتب عليه أثره في الدنيا له أثر آخر مترتب عليه في الآخرة ، هو المثوبة أو العقوبة الأخروية .

ويينى على كون الشريعة مقصوداً بها اسعاد الناس في الدنيا والآخرة أن تعتبر وحدة لا تقبل التجزئة ، أو جملة لا تقبل

الانفصام لأن أخذ بعضها دون بعض . لا يؤدي إلى تحقيق  
الغرض منها .

ومن تتبع آيات الأحكام في القرآن يجد كل حكم منها يترب  
على مخالفته جزاءان : جزاء دنيوي ، وجزاء أخروي . فقطع  
الطريق جزاءه القتل ، والصلب ، والنفي ، عقوبة دنيوية ،  
والعذاب العظيم عقوبة أخروية ، وذلك قوله تعالى: «إِنَّمَا جَزَاءُ  
الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا  
أَنْ يَقْتَلُوْا أَوْ يُنْصَلَّبُوْا أَوْ تُقْتَلَهُمْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ  
خِلَافٍ أَوْ يُنْسَفُوْا مِنْ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لِهُمْ خِزْنٌ فِي الدُّنْيَا  
وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ<sup>(١)</sup> » واساعة الفاحشة ، ورمي  
المحصنات له عقوبة في الدنيا ، وعقوبة في الآخرة حيث يقول جل  
شأنه : «إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّوْنَ أَنْ تُشَيَّعَ الْفَاحِشَةُ فِي الدُّنْيَا  
أَمْنَوْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ<sup>(٢)</sup> » وحيث  
يقول : «إِنَّ الَّذِينَ يُرْمُوْنَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ  
لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، يَوْمَ تَشَهِّدُ  
عَلَيْهِمْ أَسْنَنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُوْنَ ،  
يَوْمَئِذٍ يُوَفَّيْهِمُ اللَّهُ دِيْنَهُمُ الْحَقُّ وَيَعْلَمُوْنَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ  
الْمُبِين<sup>(٣)</sup> » .

(١) الماءدة : ٣٣ .

(٢) النور : ١٩ .

(٣) النور : ٢٣ - ٢٥ .

والقتل العمد له عقوبتان: القصاص في الدنيا والعقاب في الآخرة. وذلك قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى»<sup>(١)</sup> وقوله: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزِاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا لا نكاد نجد حكمًا لم يترتب عليه الشريعة الإسلامية عقوبة أخرى وراء الجزاء الديني، وإن وجدنا شيئاً من ذلك فإنه يدخل تحت عموم قوله تعالى: «أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوْنَ أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتٌ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ، وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَا وَهُمْ بِهِمُ النَّارِ كُلُّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ»<sup>(٣)</sup> وقوله: «وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودُه يُدْخِلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ»<sup>(٤)</sup>.

ولم تشرع أحكام الشريعة الإسلامية للدنيا والآخرة عبثاً،

(١) البقرة: ٧٨

(٢) النساء: ٩٣

(٣) السجدة: ٢٠ - ١٨

(٤) النساء: ١٤ - ١٣

وإنما اقتضى ذلك منطق الشريعة ، فهي أصلها تعتبر أن الدنيا دار ابتلاء وفداء ، وأن الآخرة دار بقاء وجزاء ، وأن الإنسان مسؤول عن أعماله في الدنيا، بجزي عنها في الآخرة. فان فعل خيراً فلنفسه ، وإن أساء فعلها ، والجزاء الدنيوي لا يمنع من الجزاء الآخروي ، ولا يسقطه إلا إذا تاب الإنسان وأناب .

وتمتاز الشريعة الإسلامية عن القانون الوضعي ، بأنها مزجت بين الدين والدنيا ، وشرعت للدنيا والآخرة وهذا هو السبب الوحيد الذي يحمل المسلمين على طاعتها في السر والعلن ، والسراء والضراء لأنهم يؤمنون - طبقاً لأحكام الشريعة - بأن الطاعة نوع من العبادة يقربهم إلى الله ، وأنهم يثابون على هذه الطاعة ، ومن استطاع منهم أن يرتكب جريمة ، ويتفادى العقاب فإنه لا يرتكبها لخافة العقاب الآخروي ، وغضب الله عليه ، وكل ذلك مما يدعوه إلى قلة الجرائم وحفظ الأمن ، وصيانة نظام الجماعة ، بعكس الحال في القوانين الوضعية فانها ليس لها في نفوس من تطبق عليهم ما يحملهم على طاعتها ، وهم لا يطعونها إلا بقدر ما يخشون من الواقع تحت طائلتها ، ومن استطاع أن يرتكب جريمة ما - وهو آمن من سطوة القانون - فليس ثمة ما يمنعه من ارتكابها من خلق أو دين ولذلك تزداد الجرائم زيادة مطردة في البلاد التي تطبق القوانين ، وتضعف الأخلاق ، ويكثر المجرمون في الطبقات المستنيرة تبعاً لزيادة الفساد الخلقي في هذه الطبقات ، ولقدرة أفرادها على التهرب من سلطان القانون .

## أحكام الشريعة لا تتجزأ :

وأحكام الشريعة لا تتجزأ ولا تقبل الانفصال ، وليس ذلك فقط لما ذكرناه من أن التجزئة تخالف الفرض من الشريعة، وإنما لأن نصوص الشريعة نفسها تمنع من العمل ببعضها، وإهمال البعض الآخر كما تمنع من الإيمان ببعضها والكفر ببعض ، وتجب العمل بكل أحكامها والإيمان إيماناً تاماً بكل ما جاءت به ، فمن لم يؤمن بهذا ويعمل به دخل تحت قوله تعالى :

« أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفِرُونَ بِبَعْضٍ » ، فها جزاء من يَعْمَلُ ذلكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْنِيُّ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْدَوْنَ إِلَى أَشَدِ الْعَذَابِ ١١ ॥ ١١ ॥ .

والنصوص الواردة بتعريض العمل ببعض الشريعة دون بعضها كثيرة من قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أَوْ لِئَلَّكُمْ يَكْفُرُونَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ رَءُوفٌ ١٢ ॥ ١٢ ॥ » .

(١) البقرة : ٨٥

(٢) البقرة : ١٥٩ - ١٦٠

والكتان منه العمل ببعض الأحكام دون بعضاها الآخر والاعتراف  
ببعضها وإنكار البعض الآخر . ومنها قوله تعالى :

«إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ  
هَذِهِ الْأَيَّامَ قَلِيلًا أَوْ لَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارُ وَلَا  
يُكَلِّمُهُمْ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»  
أَوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا  
أَصْبَرُهُمْ عَلَى النَّارِ<sup>(١)</sup> .

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَلَا تَخْشُوْنَا النَّاسُ وَأَخْشُوْنَّا وَلَا  
تَشْتُرُوا أَبَايَاتِنَا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ  
هُمُ الْكَافِرُونَ <sup>(٢)</sup> » وَقَوْلُهُ : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ  
وَرَسُولِهِ وَيَرِيدُونَ أَنْ يُفْرِقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَقُولُونَ  
نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ <sup>وَيَرِيدُونَ أَنْ يَتَخَذُوا</sup>  
بَيْنَ ذَلِكَ سِلَاءَ ، أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًا <sup>(٣)</sup> » .

(١) البقرة : ١٧٤ - ١٧٥

## المأذنون (٢)

(٣) النساء : ١٥٠ - ١٥١

ومنها قوله تعالى : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً  
لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنَا عَلَيْهِ فَاخْرُكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا  
أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَلَا تَتَبَيَّعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ  
جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاءَ » إِلَى قوله « وَأَنْ أَخْرُكُمْ  
بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَلَا تَتَبَيَّعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرُهُمْ أَنْ  
يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ، فَإِنَّ تَوْلُؤُهُمْ فَاعْلَمُ أَنَّا  
يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ  
لَفَاسِقُونَ ، أَفَسَحْكُمْ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ وَمِنْ أَحْسَنِ مِنَ  
اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوْقِنُونَ<sup>(١)</sup> » .

### الشريعة الإسلامية شريعة إلهية عالمية :

وتميز الشريعة الإسلامية بأنها شريعة إسلامية عالمية ، أنزلها  
الله جل شأنه على رسوله محمد ﷺ ، ليبلغها إلى الناس كافة من  
عرب وعجم ، شرقين وغربين على اختلاف مشاربهم ، وتبين  
عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم . فهي شريعة كل أسرة ، وشريعة كل  
قبيلة ، وشريعة كل جماعة ، وشريعة كل دولة بسل هي  
الشريعة العالمية التي استطاع علماء القانون أن يتخيلوها .

(١) المائدہ : ٤٧٥٠

ولكنهم لم يستطيعوا أن يجدوها ، واقرأ قوله تعالى : « قلْ يَا إِنَّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ١١ » وقوله . هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ١٢ ». .

### الشريعة الإسلامية شريعة كاملة دائمة :

وقد أُنْزَلَت الشريعة من عند الله شريعة كاملة شاملة ، وتم نزولها في فترة قصيرة ، بدأت ببعثة الرسول ، وانتهت بوفاته ، أو انتهت يوم نزل قوله جل شأنه : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نَعْمَلِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْاسْلَامَ دِينًا ١٣ ». وهذا النص قاطع في كمال الشريعة ودومتها ، بعد أن قطعت نصوص الشريعة بآأنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتم الأنبياء « ما كانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِجَالِكُمْ وَلَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّنَ ١٤ ». .

ومن يراجع أحكام الشريعة يجد أنها جاءت كاملة لا نقص فيها شاملة لأمور الأفراد والجماعات والدول ، فهي تنظم الأحوال

(١) الأعراف : ١٥٨ .

(٢) التوبة : ٣٢ .

(٣) المائدَه ، ٣

(٤) الأحزاب : ٤٠

الشخصية ، والمعاملات ، وكل ما يتعلق بالأفراد ، وتنظم شؤون الحكم والادارة والسياسة ، وغير ذلك مما يتعلق بالجماعة كما تنظم علاقة الدول بعضها ببعض في الحرب والسلم .

ولم تأت الشريعة الإسلامية لوقت دون وقت ، أو لعصر دون عصر ، أو لزمن دون زمن ، وإنما هي شريعة كل وقت ، وشريعة كل عصر ، وشريعة الزمان كله ، حتى يرث الله الأرض ومن عليها . وقد صيغت نصوص الشريعة بحيث لا يؤثر على نصوصها مرور الزمن ، ولا يبلي جدتها ، ولا يقتضي تغيير قواعدها العامة ، ونظرياتها الأساسية ، فجاءت نصوصها من العموم والمرونة بحيث تحكم كل حالة جديدة ، ولو لم يكن في الامكان توقعها ، ومن ثم كانت نصوص الشريعة غير قابلة للتغيير والتبدل ، كما تتغير نصوص القوانين وتتبدل .

### مقارنة بين نشأة الشريعة ونشأة القانون :

عرفنا فيما سبق كيف نشأت الشريعة الإسلامية ، أما القانون الوضعي فينشأ في الجماعة التي ينظمها ويحكمها ضئيلاً محدوداً القواعد ثم يتطور بتطور الجماعة ، فتزداد قواعده ، وتسامي نظرياته كلما ازدادت حاجات الجماعة وتنوعت ، وكلما تقدمت الجماعة في تفكيرها وعلومها ، ويوضع قواعد القانون الأشخاص المسيطرة على الجماعة وهم الذين يقومون بتهذيب هذه القواعد وتغييرها ،

فابنهاة إذن هي التي تخلق القانون ، وتصنعه على الوجه الذي يسد حاجاتها ، وهو تابع لها ، وتقديمه مرتبط بتقدمها .

وقد بدأ القانون يتكون كما يقول علماء القانون مع تكون الأسرة في العصور الأولى ، ثم تطور بتكون القبيلة ، ثم تطور بتكون الدولة ، ثم بدأت المرحلة الأخيرة من التطور في أعقاب القرن الثامن عشر ، على هدى النظريات الفلسفية والاجتماعية ، فتطور القانون الوضعي من ذلك الوقت حتى الآن تطوراً عظيماً ، وأصبح قائماً على نظريات ومبادئ ، لم يكن لها وجود في العصور السابقة .

### طبيعة الشريعة تختلف عن طبيعة القانون :

ونستطيع بعد أن استعرضنا نشأة الشريعة ، ونشأة القانون أن نقول بحق : إن الشريعة لا تماثل القانون ، وإن طبيعة الشريعة تختلف تماماً الاختلاف عن طبيعة القانون ، ولو كانت طبيعة الشريعة من طبيعة القانون لما جاءت على الشكل الذي جاءت به ، وعلى الوصف الذي أسلفنا ، ولو جب أن تأتي شريعة أولية ، تأخذ طريق القانون في التطور مع الجماعة ، وما كان يمكن أن تأتي بالنظريات الحديثة التي لم تعرفها القوانين إلا أخيراً بل ما كان يمكن أن تصل إلى مثل هذه إلا بعد أن تعرفها القوانين وبعد مرورآلاف السنين .

# الاختلافات الأساسية بين الشريعة والقانون

تحتفل الشريعة الإسلامية عن القوانين الوضعية اختلافاً أساسياً من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

أن الشريعة من عند الله، أما القانون فمن صنع البشر، وكل الشريعة والقانون يتمثل فيه بخلاف صفات صانعه، فالقانون من صنع البشر، ويتمثل فيه نقص البشر وعجزهم وضعفهم وقلة حيلتهم ومن ثم كان القانون عرضة للتغيير، أو ما نسميه التطور كلها تطورت الجماعة إلى درجة لم تكن متوقعة، أو جدت حالات لم تكن منتظرة، فالقانون ناقص دائماً، ولا يمكن أن يبلغ حد الكمال ما دام صانعه لا يمكن أن يوصف بالكمال، ولا يستطيع أن يحيط بما سيكون، وإن استطاع الإمام بما كان.

أما الشريعة، فصانعها هو الله، وتمثل فيها قدرة الخالق وكله وعظمته وإحاطته بما كان، وبما هو كائن، ومن ثم صاغها العليم الخبير بحيث تحيط بكل شيء في الحال والاستقبال :

الوجه الثاني :

أن القانون عبارة عن قواعد مؤقتة، تضيقها الجماعة، لتنظيم شؤونها وسد حاجتها. فهي قواعد متأخرة عن الجماعة، أو هي في مستوى الجماعة اليوم، ومتخلفة عنها غداً، لأن القوانين لا تتغير

بسرعة تطور الجماعة ، وهي قواعد مؤقتة تتفق مع الجماعة المؤقتة ، و تستوجب التغيير كلما تغيرت حال الجماعة .

أما الشريعة فقواعدها وضعتها الله على سبيل الدوام ، لتنظيم شؤون الجماعة ، فالشريعة تتفق مع القانون في أن كلها وضع لتنظيم الجماعة ، ولكن الشريعة تختلف عن القانون في أن قواعدها دائمة ولا تقبل التعبير والتبدل ، وهذه الميزة التي تمتاز بها الشريعة تقتضي منطقياً :

أولاً : أن تكون قواعد الشريعة ونصوصها من المرونة والعموم بحيث تتسع لحالات الجماعة منها طالت الأزمان ، وتطورت الجماعة ، و تعددت الحالات وتنوعت .

ثانياً : أن تكون قواعد الشريعة ونصوصها من السمو والارتفاع بحيث لا يمكن أن تتأخر في وقت عصر ماعن مستوى الجماعة .

والواقع أن ما يقتضيه المنطق متوفّر بوجهه في الشريعة ، بل هو أهم ما يميز الشريعة ، فقد جاءت نصوص الشريعة عامة و مرونة إلى آخر حدود العموم والمرونة ، كما أنها وصلت من السمو درجة لا يتصور بعدها سمو .

ولقد مر على الشريعة أكثر من ثلاثة عشر قرناً ، تغيرت في خلاها الأوضاع أكثر من مرة ، وتطورت الآراء والعلوم

تطوراً كبيراً، واستحدثت من الصناعات والمخترعات مالم يكن يخطر على خيال إنسان، وتغيرت قواعد القانون الوضعي ونصوصه أكثر من مرة، لتتلامم مع الحالات الجديدة والظروف الجديدة بحيث انقطعت العلاقة بين قواعد القانون الوضعي التي تطبق اليوم، وبين قواعده التي كانت تطبق يوم نزلت الشريعة، وبالرغم من هذا كله، ومن أن الشريعة الإسلامية، لا تقبل التغيير والتبديل، ظلت مبادئها ونصوصها أسمى من مستوى الجماعات، وأكفل بتنظيمهم وسد حاجاتهم، وأقرب إلى طبائعهم وأحفظ لأمتهم وطمأنينتهم.

هذه هي شهادة التاريخ الرائعة، يقف بها في جانب الشريعة الإسلامية، وليس ثمة ما هو أروع منها إلا شهادة النصوص ومنطقها وخذ مثلاً قوله تعالى : « وَسَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ <sup>(١)</sup> » وقوله : « وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُم <sup>(٢)</sup> » وقوله : « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبَرِّ <sup>(٣)</sup> » وقوله <sup>صلوات الله عليه</sup> : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارٌ فِي الْإِسْلَامِ » فهذه نصوص من القرآن والسنة، بلفت من العموم والمرونة الحد الأقصى . وهي تقرر « الشورى » قاعدة للحكم على الوجه

(١) آل عمران : ١٥٩

(٢) الشورى : ٣٨

(٣) المائدة : ٢

الذي ينتفي معه الضرر والاثم، ويتحقق التعاون على البر والتقوى، وبهذا يلتفت الشريعة من السمو ما يعجز البشر عن الوصول لمستواه.

### الوجه الثالث :

إن الغرض من الشريعة هو تنظيم الجماعة وتوجيهها، وخلق الأفراد الصالحين، وإيجاد الدولة المثالية، والعالم المثالي، ومن أجل هذا جاءت نصوصها أرفع من مستوى العالم كله وقت نزولها، ولا تزال كذلك حتى اليوم، وجاء فيها من المبادئ والنظريات مالم يتهم العالم غير الإسلامي لمعرفته، والوصول إليه، إلا بعد قرون طويلة، ومالم يتهم هذا للعالم لمعرفته أو يصل إليه حتى الآن ومن أجل هذا تولى الله جل شأنه وضع الشريعة، وأنزلها نموذجاً من الكمال، ليوجه الناس إلى الطاعات والفضائل ويجعلهم على التسامي والتكامل، حتى يصلوا أو يقتربوا من مستوى الشريعة الكامل.

أما القانون، فالأصل فيه أنه يوضع لتنظيم الجماعة، ولا يوضع لتوجيهها، ومن ثم كان القانون متأخراً عن الجماعة، وتابعاً لتطورها، ولكن القانون قد تحول في القرن الحالي عن أصله فصار يوضع لتوجيه الجماعة وتنظيمها، حيث بدأت الدول التي تدعو لدعوات جديدة تستخدم القانون لتوجيه الشعوب وجهات معينة، كما تستخدمه لتنفيذ أغراض معينة، كما فعلت روسيا وتركيا

وألمانيا وإيطاليا وغيرها . وهكذا انتهى القانون الوضعي إلى ما بدأ به الشريعة ، وأخذ بما سبقته إليه من ثلاثة عشر قرناً .

## الميزات الجوهرية التي تميز الشريعة عن القانون :

ونستطيع أن نستخلص مما سبق أن الشريعة الإسلامية تمتاز على القوانين الوضعية بثلاث ميزات جوهرية هي :

١ - الكمال : تمتاز الشريعة على القوانين الوضعية بالكمال أي بأنها استكملت كل ما تحتاجه الشريعة الس الكاملة من مبادئ ونظريات، وأنها غنية بمبادئ ونظريات التي تكفل سد حاجات الجماعة في الحاضر القريب ، والمستقبل البعيد .

٢ - السمو : تمتاز الشريعة بأن قواعدها ومبادئها أسمى دائمًا من مستوى الجماعات . وأن فيها من المبادئ ونظريات ما يحفظ لها هذا المستوى السامي . منها ارتفع مستوى الناس .

٣ - الدوام : تمتاز الشريعة عن القوانين الوضعية بالدوام فنصولها لا تقبل التعديل أو التبديل منها مرت الأعوام وطالت الأزمان وهي مع ذلك تظل حافظة لصلاحيتها في كل زمان ومكان .

## طريقة الشريعة الإسلامية في التشريع :

الأصل في الشريعة أنها جاءت للناس لتحكمهم في كل حالاتهم ولتحكمها في شؤون دنياهم وآخرتهم . ولكن الشريعة مع هذا

لم تأت بنصوص تفصيلية تبين حكم كل الحالات الجزئية والفرعية كما تفعل القوانين الوضعية اليوم . وإنما اكتفت الشريعة في أغلب الأحوال بـ إيراد الأحكام الكلية في نصوص عامة مرنـة فإذا تـعرضت لـ حـكم فـرعـي . فـنصـتـ عـلـيـةـ فـانـماـ تـنصـ عـلـيـهـ . لأنـهـ يـعـتـبرـ حـكـماـ كـلـيـاـ بـالـنـسـبـةـ لـمـاـ يـدـخـلـ تـحـتـهـ مـنـ فـرـوعـ .

وـ الأـحـكـامـ الـكـلـيـةـ الـتـيـ نـصـتـ عـلـيـهـاـ الشـرـيـعـةـ تـعـتـبـرـ بـحـقـ الـقـوـاـعـدـ الـعـامـةـ لـلـتـشـرـيـعـ الـأـسـلـامـيـ ،ـ وـ الـهـيـكـلـ الـذـيـ يـمـثـلـ مـعـالـمـ التـشـرـيـعـ الـأـسـلـامـيـ ،ـ وـ الـضـوـابـطـ الـتـيـ تـحـكـمـ التـشـرـيـعـ الـأـسـلـامـيـ ،ـ وـ قـدـ تـرـكـتـ الشـرـيـعـةـ لـأـوـلـيـ الـأـمـرـ أـنـ يـتـمـواـ بـنـاءـ التـشـرـيـعـ عـلـىـ أـسـاسـ هـذـهـ الـقـوـاـعـدـ .ـ وـ أـنـ يـسـتـكـمـلـواـ هـذـاـ الـهـيـكـلـ .ـ فـيـ بـيـنـوـاـ دـقـائـقـهـ وـ تـفـاصـيلـهـ فـيـ حـقـوقـ الـمـبـادـيـ وـ الـضـوـابـطـ الـتـيـ جـاءـتـ بـهـاـ الشـرـيـعـةـ .

وـ الـطـرـيـقـةـ الـتـيـ تـرـمـمـتـهاـ الشـرـيـعـةـ فـيـ التـشـرـيـعـ هـيـ الـطـرـيـقـةـ الـوـحـيدـةـ الـتـيـ تـتـلـامـمـ مـعـ مـيـزـاتـ الشـرـيـعـةـ .ـ وـ مـاـ تـتـصـفـ بـهـ مـنـ السـمـوـ وـ الـكـمالـ وـ الدـوـامـ ،ـ فـالـسـمـوـ وـ الـكـمالـ يـقـتـضـيـانـ النـصـ عـلـىـ كـلـ الـمـبـادـيـ وـ الـنـظـرـيـاتـ الـأـنـسـانـيـةـ وـ الـأـجـتـمـاعـيـةـ الـتـيـ تـكـفـلـ حـيـاةـ سـعـيـدةـ لـلـجـمـاعـةـ .ـ وـ تـحـقـقـ الـعـدـلـ وـ الـمـساـواـةـ وـ الـتـرـاحـمـ بـيـنـ أـفـرـادـهـ وـ تـوـجـهـهـمـ إـلـىـ الـخـيـرـ ،ـ وـ تـدـعـوـهـمـ إـلـىـ التـفـوقـ ،ـ وـ صـفـةـ الـدـوـامـ تـقـتـضـيـ أـنـ لـاـ يـنـصـ عـلـىـ حـالـاتـ وـقـةـ تـتـغـيـرـ أـحـكـامـهـاـ بـتـغـيـرـ الـظـرـوفـ وـ تـوـالـيـ الـأـيـامـ .

## حق أولى الأمر في التشريع :

وـاـذاـ كـانـتـ الشـرـيـعـةـ قـدـ أـعـطـتـ أـوـلـيـ الـأـمـرـ حـقـ التـشـرـيـعـ

(أ) تشيريعات تنفيذية : يقصد بها ضمن تنفيذ نصوص الشريعة الإسلامية ، والتشريع على هذا الوجه يعتبر بمثابة اللوائح والقرارات التي يصدرها الوزراء اليوم كل في حدود اختصاصه . لضمان تنفيذ القوانين .

(ب) تشريعات تنظيمية: يقصد بها تنظيم الجماعة وحمايتها وسد حاجتها على أساس مبادئ الشريعة فلم تأت فيه بنصوص خاصة ويشرط في هذا النوع من التشريعات أن يكون قبل كل شيء متفقاً مع مبادئ الشريعة العامة وروحها التشريعية.

حكم خروج أولي الأمر عن حدود حقهم :

من المتفق عليه أن عمل أولي الأمر صحيح طالما كان في حدود حقه . باطل فيما خرج على هذه الحدود . فاذا أتوا الأمر بما يتفق مع نصوص الشريعة ومبادئها . المأمة وروحها الشرعية فعملهم صحيح تجب له الطاعة ، وإذا أتوا بما يخالف

الشريعة فعملهم باطل وكل ما كان باطلًا لا يصح العمل به ولا يجحب له الطاعة .

والأصل في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ »<sup>(١)</sup> وقوله : « وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَنُحْكِمُهُ إِلَى اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> فما جل شأنه يوجب علينا طاعة أو أمره كما يوجب علينا طاعة الرسول ، وأولي الأمر والطاعة لله تجب بأمر الله ، والطاعة للرسول وأولي الأمر تجب بأمر الله لا بأمر الرسول : ولا بأمر أولي الأمر . فاذا خرجولي الأمر على ما أنزل الله فأمره باطل ولا تجب طاعته .

ولقد أكد الرسول ﷺ هذه المعانى في قوله .

« لَا طَاعَةَ لِخُلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالقِ » وفي قوله : « إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ » وفيها قاله في أولي الأمر : « مَنْ أَمْرَكُمْ مِنْهُمْ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ لَهُ وَلَا طَاعَةٌ » .

هل استعمل أولو الأمر حقهم في حدوده :

أخذ ولاة الأمور في أكثر البلاد الإسلامية يضعون من القرن

« ١ » النساء : ٥٩ .

« ٢ » الشورى : ١٠ .

ماضي بلادهم بجموعات قانونية في مختلف التشريعات على غرار ما فعلت البلاد الأوربية . ولكنهم عمدوا إلى القوانين الأوربية فنقلوا عنها تقلاب مجموعات دستورية وجنائية ومدنية وتجارية وغير ذلك ، ولم يرجعوا إلى الشريعة الإسلامية إلا في بعض المسائل القليلة ، كالوقف والشفعة .

ومن الحق أن نقرر أن معظم نصوص هذه المجموعات يتفق مع نصوص الشريعة ، ولا يخرج على مبادئها العامة . ولكن من الحق أن نقرر أيضاً أن بعض نصوص هذه المجموعات جاء على خلاف أحكام الشريعة ، وقام على مبادئه تناقض مبادئها ، ومن الأمثلة على ذلك بعض نصوص قوانين العقوبات ، فإنها تبيح الزنا في بعض الأحوال ، كاتبيح شرب الخمر ، بينما الشريعة تحرم الزنا وشرب الخمر تحريرياً مطلقاً ، بينما تبيحه القوانين الأوربية ، ولو أن الإباحة ليست مطلقة ، ومقيدة بحد معين .

### علة نقل القوانين الأوربية للبلاد الإسلامية :

قد يظن البعض أن ولاة الأمور في البلاد الإسلامية نقلوا لها القوانين الأوربية لأنهم لم يجدوا في الشريعة غناها ، وهذا ظن خاطئ أساسه الجهل الفاضح بالشريعة ، فإن في الشريعة الإسلامية ، وفي الفقه الإسلامي من المبادئ والنظريات والأحكام ما لو جمع في مجموعات لكان مثلاً أعلى في المجموعات التشريعية وأعتقد أنه لو وضعت هذه المجموعات الإسلامية لنقلت البلاد

غير الاسلامية أحکامها قبل جيل واحد ، وأهملت ما لديها من  
مجموعات تعترض بها .

والعلة الحقيقية في نقل القوانين الاوروبية للبلاد الاسلامية  
هي الاستعمار ، والنفوذ الاوربي ، وقعود علماء المسلمين ، فبعض  
البلاد الاسلامية أدخلت لها القوانين الاوروبية بقوة المستعمر  
وسلطانه ، كالهند ، وشمال افريقيا ، وبعض البلاد الاسلامية  
دخلتها القوانين الاوروبية لضعفها ، وقوة النفوذ الاجنبي فيها من  
ناحية ومحاولة حکامها تقليل البلاد الاوروبية من ناحية اخرى ،  
ومن هذا القسم مصر وتركيا .

ومن الثابت تاريخياً أن القوانين الاوروبية نقلت إلى مصر في  
عهد الخديوي اسماعيل . وانه كان يود أن يضع لمصر بجموعات  
تشريعية مأخوذة من الشريعة ومذاهب الفقه الاسلامي المختلفة  
وقد طلب من علماء الازهر ان يضعوا هذه المجاميع ، ولكنهم  
رفضوا إيجابة طلبه ، لأن التعصب المذهبي منعهم من أن يتعاونوا  
على إظهار الشريعة في اجمل صورها ، فضحوا بالشريعة جميعها ،  
واحتفظ كل مذهب وتعصب له واضاعوا على العالم الاسلامي  
فرصة طالما بکوا على ضياعها ، وحق لهم أن يبکوا عليها حتى تعود .

واحب أن انبه إلى أن بعض البلاد الاسلامية التي اخذت  
مختارة إلى حد ما بالقوانين الاوروبية لم تكن تقصد إطلاقاً مخالفـة  
الشريعة الاسلامية ، وليس ادل على ذلك من ان قانون العقوبات

المصري الصادر في سنة ١٨٨٣ نص في المادة الاولى منه على أن « من خصائص الحكومة أن تعاقب على الجرائم التي تقع على أفراد الناس بسبب ما يترتب عليها من تكدير الراحة العمومية وكذلك الجرائم التي تحصل ضد الحكومة مباشرة . وبناء على ذلك فقد تعيّنت في هذا القانون درجات العقوبة التي لأولئك الأمر شرعاً تقريرها . وهذا بدون إخلال في أي حال من الأحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الغراء ». وهذا النص مأخوذ من القانون التركي الصادر في ١٨٥٢/٦/٥ .

وذلك أستطيع أن أقول بحسب اعتقادي : إن أولى الأمر في معظم البلاد الإسلامية لم يخطر على بالهم أن يخالفوا الشريعة لا قديماً ولا حديثاً، ولكن القوانين جاءت مخالفة للشريعة بالرغم من ذلك ، وبالرغم من حرص بعضهم على منع التخالف ولعل السر في ذلك هو أن واعدي القوانين إما أوروبيون ليس لهم صلة بالشريعة أو مسلمون درسوا القوانين ولم يدرسوا الشريعة .

### أثر القوانين على الشريعة من الوجهة العلمية :

ترتب على إدخال القوانين الأوروبية في البلاد الإسلامية أن أنشأت في تلك البلاد محاكم خاصة لتطبيق هذه القوانين . وعيّن لهذه المحاكم قضاة أوروبيون . أو قضاة وطنيون درسوا هذه القوانين ، ولم يدرسوا الشريعة ، وقد اعتبرت المحاكم

نجدية نفسها مختصة بكل شيء تقريباً، فترتب على ذلك تعطيل الشريعة تعطيلاً عملياً. لأن المحاكم الجديدة لا تطبق إلا قوانينها.

كذلك أنشأت السلطة القائمة على التعليم مدارس خاصة اندراس القوانين، وقد جرت هذه المدارس على الاهتمام بدراسة القوانين، وإهمال الشريعة إلا في مسائل قليلة كالوقف، فادى ذلك إلى نتيجة مخزية. اذ أصبح كل رجال القانون تقريباً - وهم من صفوة المثقفين - يجهلون كل الجهل أحكام الشريعة الإسلامية واتجاهاتها العامة. أي أنهم يجهلون بكل أسف أحكام الإسلام وهو الدين الذي تدين به الدول الإسلامية.

ولقد أدى الجهل بالشريعة إلى تفسير النصوص القليلة المأخوذة عن الشريعة تفسيراً يتفق مع القوانين الوضعية ويختلف عن الشريعة في بعض الأحوال، من ذلك أن قانون العقوبات المصري ينص على أن أحكام قانون العقوبات لا تخل في أي حال من الأحوال بالحقوق المقررة لكل شخص في الشريعة الإسلامية، وبالرغم من قيام هذا النص الصريح فإن الشرح المصري لم يدرسوا هذه الحقوق كما هي موجودة في الشريعة، واكتفوا بأن يدرسوا من الحقوق ما يقره القانون الفرنسي، وأن يدرسوا على طريقة الشرح الفرنسيين، وأن يعللوه بقواعد القانون، كلها عمله الفرنسيون، ولقد اندفع الشرح المصريون في هذا الطريق تحت تأثير عاملين:

أو لها : أنهم لا يدرسون الشريعة ولا يعرفون شيئاً من أحكامها واتجاهاتها .

و ثانيتها : أنهم يقيدون أنفسهم بآراء واتجاهات الشرائح الأوربيين عامة والفرنسيين خاصة ، فلا يبيحون إلا ما أباحوا ولا يحرمون إلا ما حرموا ، والشرح الأوروبيون لا يعرفون بطبيعة الحال شيئاً عن الشريعة الإسلامية .

### أثر القوانين على الشريعة من الوجهة النظرية

وإذا كانت القوانين الوضعية قد أدت عملياً إلى تعطيل معظم أحكام الشريعة الإسلامية ، فإن هذه القوانين لا أثر لها على الشريعة من الوجهة النظرية ، فنصوص الشريعة لا تزال قائمة ، وأحكامها واجبة التطبيق في كل الأحوال ، وهذا هو حكم الشريعة وحكم القانون بمجتمعين ، لأن القاعدة الأساسية في الشريعة والقانون أن النصوص لا ينسخها إلا نصوص في مثل قوتها أو أقوى منها ، أي نصوص صادرة من نفس الشارع ، أو من هيئة لها من سلطان التشريع ما للهيئة التي أصدرت النصوص المراد نسخها ، أو من هيئة يزيد سلطانها التشريعي على سلطان من أصدر النصوص المطلوب نسخها .

فالنصوص التي يمكن أن تنسخ الشريعة يجب أن تكون قرآن أو سنة ، حتى يمكن أن تنسخ ما لدينا من قرآن وسنة ، وليس بعد

الرسول ﷺ قرآن حيث انقطع الوحي ، ولا سنة حيث توفي الرسول ، ولا يمكن أن يقال ان ما يصدر من هيئاتنا التشريعية البشرية في درجة القرآن والسنة ، أو أن لها من سلطان التشريع ما لله والرسول ، ولكن الذي يمكن ان يقال – وهو الواقع – أن أولى الامر من لا يملكون حق التشريع وانما لهم حق التنفيذ والتنظيم على الوجه الذي بيناه فيما سبق ، أما التشريع فمن حق الله والرسول ، وقد انتهى عهده بوفاة الرسول ، واستقر أمره بانقطاع الوحي .

### حكم تعارض القوانين مع الشريعة :

اذا تعارضت أحكام القوانين الوضعية مع الشريعة كان من الواجب تطبيق حكم الشريعة دون حكم القانون وذلك لثلاثة أسباب .

أوها : أن نصوص الشريعة الإسلامية لا تزال قائمة ولا يمكن الغاؤها بحال كما بینا ، أما نصوص القوانين فقابلة للالغاء، ومعنى هذا أن نصوص الشريعة أقوى من نصوص القوانين .

و ثانيها : أن الشريعة تقضي ببطلان كل ما يخالفها، وتنزع من طاعته ، وقد شرحتنا ذلك فيما سبق ، فالقوانين المخالفة للشريعة تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً فيما جاء مخالفاً للشريعة .

و ثالثها : أن القوانين المخالفة للشريعة تخرج عن وظيفتها

بمخالفتها للشريعة ، و اذا خرج القانون عن وظيفته لم يكن لوجوده محل ، وكان باطلًا بطلاناً مطلقاً ، وهذا هو ما تقضي به قواعد القانون الوضعي نفسه .

## كيف خرجمت القوانين المخالفة للشريعة عن وظيفتها :

الأصل في القوانين الوضعية أنها توضع لسد حاجة الجماعة ولتنظيمها وحماية نظامها ونشر الطمأنينة والسلام بين أفرادها ، ومن أهم حاجات الجماعة حماية عقائدها ومشاعرها ونظامها ، وفي البلاد الإسلامية يقوم نظام الجماعة على الإسلام ، وتقوم عقائد الكثرة على الإسلام ، فكان من الطبيعي أن تجيء القوانين مطابقة للشريعة الإسلامية تمام المطابقة ، ولكن القوانين لم تجئ كذلك وإنما جاءت كما رأينا مخالفة للشريعة ، فخرجمت القوانين بهذا لا على الشريعة فقط وإنما على لأصول التي يجب أن تقوم عليها القوانين والأغراض التي توضع من أجلها القوانين فهي قوانين لا تقوم على أصل معروف ولا تستهدف غرضاً مشروعاً.

إذا استطعنا أن نعرف شيئاً من حقائق الإسلام واحكامه سهل علينا أن نعرف كيف أن القوانين التي توضع في أوروبا لسعادة الجماعة ونشر الطمأنينة والسلام بين أفرادها ، إنما هي في البلاد الإسلامية العامل الأول في إيلام الجماعة والاساءة إلى مشاعرهم وایغار صدورهم ، وهي العامل الأول في عدم رضاء الأكثريية

عن هذه القوانين ، بل هي العامل الأول الذي يدعو للفتن  
ويهيء للفوضى :

(١) فالإسلام لا يسمح لمسلم أن يتغذى من غير شريعة الله  
قانوناً وكل ما يخرج على نصوص الشريعة أو مبادئها العامة أو  
روحها التشريعية محروم تحريراً قاطعاً على المسلم بنص القرآن  
الصريح ، حيث قسم الله الأمر إلى أمرين لا ثالث لهما إما الاستجابة  
لله والرسول ، واتباع ما جاء به الرسول ، واما اتباع الهوى فكل  
ما لم يأت به الرسول فهو من الهوى ، وذلك قوله تعالى :

« فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّهُمْ أَهْوَاءُهُمْ  
وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ أَنْتَ بِهِوَاهُ بِغَيْرِ هُدًىٰ مِنَ اللهِ ١١ ١ ) »  
وقوله : « ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعُوهَا وَلَا  
تَتَبَيَّنُ أَهْوَاءُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُمْ لَنَّ يُفْتَنُوا عَنْكُمْ مِنَ اللهِ  
شَيْئاً وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءُ بَعْضٍ وَاللهُ وَلِيُّ الْمُتَقِينَ ١٢ ) »  
وقوله : « اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَبَيَّنُوا  
مِنْ دُونِهِ أَوْلَيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ١٣ ) » .

(٢) إن الله لم يجعل المؤمن أن يرضي بغير حكم الله ،

---

(١) القصص : ٥٠

(٢) الجاثية : ١٩ و ١٨

(٣) الاعراف : ٣

(٢) إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةً إِنْ يَخْتَارَ لِنَفْسِهِ أَوْ  
يَرْضَى لَهَا إِلَّا خَتَارَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
« وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةً إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ  
أَهْرَأَ إِنْ يَكُونَ لَهُمْ الْخِيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ » (٢) .

(٤) إِنَّ اللَّهَ امْرٌ بِأَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ طَبْقًا مَا أَنْزَلَ ، وَجَعَلَ

## ٦٠ . ) النام :

## (٢) الاعزاب : ٦٣

من لم يحكم بما انزل الله كافراً وظالماً وفاسقاً . فقال جل شأنه .  
 « وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ <sup>(١)</sup> »  
 وقال : « وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ <sup>(٢)</sup> »  
 وقال : « وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ <sup>(٣)</sup> »

ومن المتفق عليه بين المفسرين والفقهاء ان من يستحدث من المسلمين احكاماً غير ما انزل الله . ويترك بالحكم بها كل ما انزل الله او بعضاً منه غير تأويل يعتقد صحته فانه يصدق عليهم ما قاله الله تعالى كل بحسب حاله . فمن اعرض عن الحكم بمحض السرقة او القذف او الزنا مثلاً . لأنَّه يفضل غيره من اوضاع البشر فهو كافر قطعاً ، ومن لم يحكم به لعنة اخرى غير الجحود والنكران فهو ظالم ، إنْ كان في حكمه مضيئاً لحق ، او ثاركاً لعدل او مساواة ، و إلا فهو فاسق .

(٥) إن الله نفى اليمان عن العباد حتى يحكموا الرسول فيما شجروا بينهم مع انتفاء الحرج والضيق عن صدورهم والتسليم والانقياد التام و ذلك قوله تعالى : « فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي اذْنَافِهِمْ حَرْجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَلَا سَلَمُوا تَسْلِيمًا <sup>(٤)</sup> » .

(١) المائدة : ٤٤

(٢) المائدة : ٤٥

(٣) المائدة : ٤٧

(٤) النساء : ٦٥

(٦) إن كل ما يخالف الشريعة حرم على المسلمين، ولو أمرت به او اباحته السلطة الحاكمة اي كانت ، لأن حق الهيئة الحاكمة في التشريع مقيد بأن يكون التشريع موافقاً لنصوص الشريعة، متفقاً مع مبادئها العامة ، وروحها التشريعية ، فان استباحت الهيئة الحاكمة لنفسها أن تخرج على هذه الحدود فان عملها لا يحل القوانين المحرمة ، ولا يبيح لمسلم أن يتبعها او ينفذها بل من واجب كل مسلم أن يعصي القوانين ويكتنف عن تطبيقها وتنفيذها ، لأن طاعة أولى الأمر لا تجب لهم مطلقاً ، وإنما تجب في حدودها ما امر به الله والرسول وذلك قوله تعالى :

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَوْلَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ»<sup>(١)</sup> وقوله : «وَمَا أَخْتَارْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ»<sup>(٢)</sup> .

وقد بينت السنة حدود الطاعة ، فقال رسول الله ﷺ :

«لَا طَاعَةَ لِخُلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ» و قال : «إِنَّمَا الطَّاعَةَ فِي الْمَعْرُوفِ» و قال في ولادة الأمور : «مَنْ أَمَرَكُمْ مِنْهُمْ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعٌ لَهُ وَلَا طَاعَةٌ» .

(١) النساء : ٥٩

(٢) الشورى : ٩

وقد اجمع اصحاب الرسول وفقهاء الأمة و مجتهدوها على ان طاعة اولى الأمر لا تجحب الا في طاعة الله ، ولا خلاف بينهم في انه لا طاعة لخليق في معصيه الخالق ، وان اباحة المجمع على تحريمه ، كالزنا والسكر واستباحة ابطال الحدود ، وتعطيل احكام الشريعة وشرع ما لم يأذن به الله ، انا هو كفر وردة، وان الخروج على الحاكم المسلم اذا ارتد واجب على المسلمين ، واقل درجات الخروج على اولى الأمر هو عصيان اوامرهم ونواهיהם الخالفة للشريعة .

(٧) ان احكام الشريعة لا تتجزأ ، ولا تقبل الانفعال فلا يجوز لمسلم ان يرضى بتطبيق بعض احكام الشريعة و اهمال البعض الآخر ، وقد تكلمنا عن هذه المسألة و ادلتها فيما سبق .

هذه هي بعض حقائق الاسلام ، وتلكم هي نصوص القرآن والسنّة ، وهذا هو واقع المسلم الذي يفهم الاسلام او يؤمن به ، وهو ما يجب ان يكون عليه كل مسلم ويعمل له ، والقوانين التي وضعت أصلاً لحماية المشاعر والعقائد انا تحاربها وتعتدي عليها اعتداء منكراً حين تأتي بما تخالف الشريعة الاسلامية ، كما انها حق الناس بما تفرضه عليهم من اوضاع تخالف الشريعة ويأباهما الاسلام اشد الاباء .

وهكذا نستطيع ان نتبين مما سبق ان نقل « القوانين الوضعية » الى البلاد الاسلامية يخرج بها عن وظيفتها ، ويعودي

إلى آثاره التفوس والاساءة إلى الشعور العام ، و يجعل من هذه القوانيين أداة صالحة لبعث الفتن و وسيلة ناجحة لنشر الفوضى والاضطراب .

## الفصل الثاني

### مدى علم المسلمين بشرعيتهم

يختلف علم المسلمين بالشريعة الإسلامية باختلاف ظروف حياة كل منهم و ثقافته ، و هم ينقسمون إلى ثلات طوائف بحسب علمهم بالشريعة : الأولى ، طائفة غير المثقفين ، والثانية ، طائفة المثقفين ثقافة أوربية ، والثالثة ، طائفة المثقفين ثقافة إسلامية : و سنتكلم عن هذه الطوائف فيما يلي :

#### ١ - طائفة غير المثقفين :

و هي تشمل الأميّن والمثقفين ثقافة بسيطة لا تؤهّلهم لأن يستقلوا بفهم ما يعرض عليهم والحكم عليه حكماً صحيحاً ، و هؤلاء يجهلون الشريعة الإسلامية جهلاً تاماً لا معلومات سطحية عن العبادات . وأكثرهم يؤدون العبادات تأدية آلية ، مقلدين في ذلك آباءهم وأخوانهم و مشائخهم ، و يندر أن تجد فيهم من يعتمد في تأدية عباداته على دراسته و معلوماته الشخصية .

ويدخل في هذه الطائفة أغلب المسلمين و لا يقل عدد أفرادها

عن ثمانين في المائة من مجموع المسلمين في العالم الإسلامي وتأثر هذه الطائفة تأثيراً كبيراً بتوجيهات المثقفين ، سواء كانت ثقافتهم أوربية أو إسلامية ، ولكنها تقاصد فيها تدرك أنه يتصل بالإسلام إلى توجيهات المثقفين ثقافة إسلامية ، لأنهم أقدر من غيرهم على فهم هذه المسائل ، أما ما نعجز عن ادراكه صلته بالإسلام فهي تخضع فيه لتوجيهات المثقفين ثقافة أوربية .

ومن السهل أن يسيطر علماء الإسلام على هذه الطائفة سيطرة نامة ، يوجّهونها توجيهات صحيحة ، إذا أفهموا أفرادها أن كل شيء من أمور الحياة الدنيا يتصل بالإسلام . وان إيمانهم لن يتم الا إذا عوّلجت الأمور الدنيوية جمعاً على أساس من الشرع الحنيف . ولكن علماء الإسلام في أكثر بلاد الإسلام يهملون هذه الطريقة ذات العدد الضخم . ويتركونها تعم في جهالتها . فتنحرف عن الإسلام . وهي تعتقد أنها على المحجة البيضاء وتعيش في الضلال . وما أضلها إلا سكوت القائمين على أمر الإسلام . وقعودهم عن الدعوة إليه على أكمل وجه .

## ٢ - طائفة المثقفة ثقافة أوربية :

تضم هذه الطائفة معظم المثقفين في البلاد الإسلامية وأكثرهم متواسطو الثقافة . ولكن الكثرين منهم مثقفون ثقافة عالية . ومن هذه الطائفة : القضاة والمحامون . والأطباء . والمهندسون والأدباء ورجال التعليم . والادارة . والسياسة .

وقد تثقفت هذه الطائفة على الطريقة الأوربية . ولهذا فهم لا يعرفون عن الشريعة الاسلامية الا ما يعرفه المسلم العادي محكم البيئة والوسط . واغلبهم يعرف عن عبادات اليونان والرومان . وعن القوانين والأنظمة الأوربية . اكثر مما يعرف عن الاسلام والشريعة الاسلامية .

ومن هذه الطائفة اشخاص يعدون على الأصابع في كل بلد لهم دراسات خاصة في فرع من فروع الشريعة . او في مسألة من مسائلها . ولكنها دراسة محدودة . ويفلub ان تكون دراسات سطحية . وقل ان تجد في هؤلاء من يفهم روح الشريعة الاسلامية على حقيقتها او يلم الماما صحيحاً باتجاهات الشريعة والأسس التي تقوم عليها .

وهو لاء المثقفون ثقافة اوربية . والذين يجهلون الاسلام والشريعة الاسلامية الى هذا الحد . هم الذين يسيطرؤن على الامة الاسلامية . ويوجهونها في مشارق الارض ومغاربها . وهم الذين يمثلون الاسلام والأمم الاسلامية في المحامع الدولية .

ومن الانصاف لهؤلاء ان نقول ان اغلبهم على جهلهم بالشريعة الاسلامية متدينون . يؤمنون ايماناً عميقاً ويؤدون عبادتهم بقدر ما يعلمون وهم على استعداد طيب لتعلم ما لا يعلمون ولكنهم لا يطيقون ان يرجعوا بأنفسهم الى كتب الشريعة لللامام بما يجهلون . لأنهم لم يتعدوا قراءتها . ولأن البحث في كتب الشريعة

غير ميسر، إلا من مرن على قراءتها طويلاً، فهي مؤلفة على الطريقة التي كان المؤلفون يسرون عليها من الف عام وليس مبوبة تبويها يسهل الانتفاع بها ، وليس من السهل على من يحب الاطلاع على مسألة بعينها أن يعثر على حكمها في الحال ، بل عليه أن يقرأ باباً وأبواباً حتى يعثر على ما يريد. وقد يأس الباحث من العثور على ما يريد ثم يوفقه الله فيعثر عليه مصادفة في مكان لم يتوقع أن يجده فيه ، وقد يقرأ الباحث في الكتب الشرعية . فلا يصل إلى المعنى الحقيقي لجهله بالاصطلاحات الشرعية والمبادئ الأصولية التي تقوم عليها المذاهب الفقهية . وأني لأعرف كثيرين حاولوا جادين أن يدرسوا الشريعة فعجزوا عن فهمها وتشتت ذهفهم ، وضاع عزهم بين المتون والشروح والحواشي ، ولو أن هؤلاء وجدوا كتبًا في الشريعة مكتوبة على الطريقة الحديثة لاستطاعوا أن يدرسوا الشريعة الإسلامية ولأفادوا واستفادوا.

ولطائفة المثقفين ثقافة أوربية ادعاءات غريبة عن الشريعة، بل هي ادعاءات مضحكة . فبعضهم يدعون أن الإسلام لا علاقة له بالحكم والدولة ، وبعضهم يرى الإسلام ديناً ودولة . ولكنهم يدعون أن الشريعة لا تصلح للعصر الحاضر فيما يتعلق بأحكام الدنيا ، وبعضهم يرى أن الشريعة تصلح للعصر الحاضر، ولكنهم يدعون أن بعض أحكامها مؤقت فلا يطبق اليوم وبعضهم يرى أن الشريعة تصلح للعصر الحاضر ، وأن أحكامها دائمة ولكنهم

يسعون إلى بعض أحكامها لا يستطيع تطبيقه ، حتىئذ يُغضّب الدول الأجنبية ، وبعضهم يدعي أن الفقه الإسلامي يرجع إلى آراء الفقهاء أكثر مما يرجع إلى القرآن والسنة .

هذه هي ادعاءاتهم الشائعة ، وهي ادعاءات لا قيمة لها ، لأنها صادرة من أناس يجهلون الشريعة ، ومن جهل شيئاً لا يصلح للحكم عليه ، فإذا حكم فحكمه ادعاء لا يقين ، ودعوى مجردة من الدليل .

والواقع أن هذه الادعاءات جمّعاً ترجع إلى عاملين . أوّلها : الجهل بالشريعة . وثانيها : تأثيرهم بالثقافة الأوربية ، ومحاولتهم تطبيق معلوماتهم عن القوانين الوضعية على الشريعة الإسلامية ، ولا أدل على سقوط هذه الادعاءات من تناقض أصحابها . فما يدعوه البعض ينقضه البعض الآخر ، وما يقيمه بعضهم يهدمه البعض الآخر ، وستتناول فيما يلي هذه الادعاءات واحداً بعد واحد ، ونبين بطلانها بعون الله .

**أولاً : الادعاء بأن الإسلام لا علاقه له بالحكم .**

يدعى بعض المثقفين أوربيّة أن الإسلام دين ، وأن الدين علاقة بين الإنسان وربه ، ولا صلة له بالحكم والدولة ، ولكنك إذا سأّلتهم : أن كان هذا الرأي في القرآن والسنة ، أخذوا وبهتوا وعجزوا عن الإجابة ، ذلك أنهم ليس لهم سند يستندون إليه في هذا الادعاء ، إلا ما درسوا في ثقافتهم الأوربية ، وما تعلموه

من ان الأنظمة الأوروبية تقوم على الفصل بين الكنيسة والدولة وقد تأثروا بهذه الدراسة حتى ليحسبون ان ما تعلموه ينطبق على كل بلد . ويسري على كل نظام . ولو عتمدوا العلموا ان الأنظمة الوضعية والثقافة الأوروبية لا تصلح حججه في هذه المسألة ، وإنما الحجة التي لا تدحض هي النظام الإسلامي نفسه . فاذا كان هذا النظام يفرق بين الدين والدنيا فادعاؤهم صحيح . وان كان النظام الإسلامي يجمع بين الدين والدنيا . ويمزج العبادة بالقيادة . ويحتضن المسجد والدولة فادعاؤهم باطل ، أو افتراء واحتراق .

\* \* \*

جعنى مجلس هند سنوات مع بعض الشبان الذين اتوا دراستهم  
القانونية في مصر، وتناول الحديث الإسلام والشريعة والاسلام والحكم  
فوجدتهم يعتقدون أن الإسلام لا علاقة له بشؤون الحكم والدولة  
فأخذت أبين لهم وجه الخطأ في هذا الاعتقاد. وأخذت عليهم إنهم  
وهم رجال قانون يحكمون على الإسلام. بأنه لا يجمع بين الدين  
والدولة غير دليل من القرآن، ولكن أحدهم قاطعني و قال :  
ائنا انت بنص من القرآن . ومن القرآن وحده . يدل على أن  
الإسلام يجمع بين الدين والدولة . وفهمت ما يريد فقلت : أما  
يرضيك نص من السنة ؟ قال : لا ، إن القرآن هو دستور  
الإسلام . ونظرت زملاءه فرأيتهم مقرئين . فعجبت لهؤلاء  
الفتىان . الذين يؤمنون أشد الإيمان بالقرآن . وهم أجهل الناس  
بالقرآن وحزنت على هؤلاء المسلمين الذين دفعهم حملهم بالقرآن

الى انكار حكمين من اظهر احكام القرآن ( او لها ) : ان الاسلام يمزج الدين والدولة ( وثانيها ) ان السنة المطهرة حجة على كل مسلم ومسلمة كا ان القرآن حجة على كل مسلم ومسلمة .

ان هؤلاء الشبان المسلمين المؤمنين بالقرآن يجهلون ان القرآن نص على عقاب القاتل والمحارب والسارق والزاني والقاذف وذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهُمَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ <sup>(١)</sup> » وقوله : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطًّا <sup>(٢)</sup> » وقوله : « وَمَنْ قُتِلَ مُؤْمِنًا خَطًّا فَتَحْرِيرُ رَقْبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدَيْةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ <sup>(٣)</sup> » الآية وقوله : « إِنَّمَا جَنَاحَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصْلَبُوا أَوْ تُقْطَعَ أَيْدِيهِمْ وَارْجُلُهُمْ مِنْ خِلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ <sup>(٤)</sup> » وقوله : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَنَاقِطُهُمَا أَيْدِيهِمَا » وقوله : « الزَّانِي وَالزَّانِي فَاجْلِدُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَائَةً جَلْدَةً <sup>(٥)</sup> » وقوله : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ

(١) البقره : ١٧٨

(٢) النساء : ٩٢

(٣) المائده : ٣٢

(٤) النور : ٢

”ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً“ <sup>(١)</sup> .

وهناك نصوص كثيرة تحرم طائفة كبيرة من الجرائم وتعاقب عليها ، اما بعقوبات محددة كعقوبة الردة . واما بعقوبات تعزير أي غير محددة كعقوبة السب وخيانة الأمانة .

فهذه جرائم حرمتها القرآن وتلك عقوبات أوجبها ، وتحريم الجرائم وفرض العقوبات ، مسألة من مسائل الحكم ، لا من مسائل الدين كما يظنون . فلو أن الإسلام لا يمزج بين الدين والدولة لما جاء بهذه النصوص وتنفيذها فقد أوجب عليهم أن يقيموا حكومة ودولة تسهر على تنفيذ هذه النصوص وتعتبر اقامتها بعض ما يجب عليها .

وقد أوجب القرآن أن يكون الحكم شوري فقال جل شأنه « وَأَمْرُهُمْ شُورَى يَسِّهُمْ <sup>(٢)</sup> » وقال : « وَشَوَّرِهُمْ فِي الْأَمْرِ <sup>(٣)</sup> » واقامة حكم الشوري يقتضي اقامة حكومة إسلامية ودولة إسلامية ولو كان الإسلام يفصل بين الدين والدولة لما تعرض لشكل الحكومة وبين نوعها .

والقرآن يوجب أن يكون الحكم بين الناس بالعدل . وطبقاً لما أنزل الله فيقول جل شأنه : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوَا

---

(١) النور : ٤

(٢) الشورى : ٣٨

(٣) آل عمران : ١٥٩

الاماناتِ إلى أهلِها وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا  
بِالْعَدْلِ<sup>(١)</sup> »، وَيَقُولُ : وَأَنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ<sup>(٢)</sup> »،  
وَيَقُولُ : « وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ  
الْكَافِرُونَ<sup>(٣)</sup> »، وَالْحُكْمُ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ أَهْمَّ مَا تَخْتَصُ بِهِ الدُّولَة  
وَلَكِنَّ الْقُرْآنَ مُزْجَ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالدِّينِ ، وَأَمْرَ أَنْ تَحْكُمَ الدُّولَة  
عَلَى أَسَاسِ مَا يَجِدُهُ بِهِ الْإِسْلَامُ .

وَالْقُرْآنُ يُوجِبُ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى : « وَلَا تَكُنْ مِنْكُمْ أَمَةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ  
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ<sup>(٤)</sup> » وَالْمَعْرُوفُ هُوَ كُلُّ مَا أَمْرَتْ  
بِهِ الشَّرِيعَةُ . وَالْمُنْكَرُ هُوَ كُلُّ مَا حَرَمَتْهُ ، فَإِذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ  
بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَفْرَادٌ وَجَمَاعَاتٌ يَدْعُونَ إِلَى إِقَامَةِ مَا أَمْرَ الْإِسْلَامُ  
بِإِقَامَتِهِ ، وَيَنْهَا عَنِ حِرْمَتِهِ الْإِسْلَامُ . فَقَدْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الدُّولَةُ  
إِسْلَامِيَّةً ، لِأَنَّهَا أَنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ تَعَطَّلَتْ نُصُوصُ الْقُرْآنِ ،  
وَهَكَذَا مُزْجَ الْقُرْآنَ بَيْنَ شَؤُونِ الدِّينِ ، وَشَؤُونِ الدُّنْيَا .

وَالْقُرْآنُ يُمْزِجُ بَيْنَ الدِّينِ وَالدُّنْيَا فِي النُّصُوصِ الْمُتَفَرِّقةِ ، وَفِي  
النُّصُوصِ الْوَاحِدَةِ فَالْبَاحِثُ يَرَى النُّصُوصِ الْوَاحِدَةِ يَجْمِعُ بَيْنَ شَؤُونِ  
الدِّينِ وَالْأَخْلَاقِ وَشَؤُونِ الدُّنْيَا ، وَيُمْزِجُ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ ، وَمِنْ

(١) النِّسَاءُ : ٥٨

(٢) الْمَأْدِهُ : ٤٩

(٣) الْمَائِدَهُ : ٤٤

(٤) آلِ عُمَرَانَ : ١٠٤

الأمثلة على ذلك قوله تعالى : « قلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمُ الْأَتْشَرِ كُوَا بِهِ شَيْئاً وَبِالوَالِدِينِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ إِنَّهُمْ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا يَبْطَنُ وَلَا تَرْتَهِنُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ إِذْلِكُمْ وَصَاعِدُكُمْ بِهِ لَعْلَكُمْ تَعْقِلُونَ » <sup>(١)</sup> .

فهذا نص واحد يحرم الشرك . وعقوق الوالدين والقتل فاحشة ظاهرة وباطنة وليس بعد هذا مزج بين الدين والدنيا .

والقرآن يوجب على الدولة ان تقيم امر الدين والدنيا على اساس من القرآن . وذلك قوله تعالى : « الَّذِينَ أَنْ مَكَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ اقْامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَامْرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهُوا عَنِ الْمُنْكَرِ » <sup>(٢)</sup> .

فهذا النص قاطع في ان الدولة المثالية هي التي تأخذ رعايتها بإقامة الصلاة ، وآيتاء الزكاة ، وهي التي تقيم ما امر الله باقامته وتمنع ما نهى عنه ، ووجب هذا النص ان تكون الدولة دينية اسلامية ، وان تعالج شؤون الحكم والسياسة على اساس الاسلام .

ولقد جاء القرآن بنصوص كثيرة ، يضيق عن ذكرها المقام

(١) الأنعام : ١٥١

(٢) الحج : ٤١

وهي خاصة بالفتن الداخلية ، والمنازعات الدولية ، والسلم وال الحرب والمعاهدات والمعاملات والأحوال الشخصية ، وأوجب القرآن في أموال الأغنياء حفظاً للفقراء : وفي بيت المثقال حقوقاً للبيتامي والمساكين وابن السبيل . ولم يدع القرآن شيئاً من شؤون الدنيا إلا اتى بحكمه . ولا شأنها من شؤون العبادات والاعتقادات إلا اتى حكمه . واقام شؤون الدنيا على اساس من الدين والأخلاق . واتخذ من الدين والأخلاق وسيلة لضبط شؤون الدولة وتوجيه الحكومين والحكام وليس بعد هذا مزج بين الدين والدولة . حتى لقد أصبحت الدولة في الإسلام هي الدين . واصبح الدين هو الدولة .

وهو لاء الشبان المسلمين المؤمنون بالقرآن يحثون أن القرآن جعل الرسول ﷺ وافعاله تشرعاً ملزماً للمسلمين . اذا كان المقصود منها التشريع . وأوجب عليهم طاعته والعمل بما يأمرهم به . ولو لم يكن ورد به نص في القرآن لأن الرسول لا ينطق عن الهوى . ولا يقول إلا بما يوحى به إليه من ربه « وَمَا يَنْطَقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى <sup>(٩)</sup> » .

والنصوص الواردة في طاعة الرسول . والاستجابة كثيرة منها قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ <sup>(١٢)</sup> »

(١) النجم : ٣ و ٤

(٢) النساء : ٥٩

وقوله : «من يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أطَاعَ اللَّهَ<sup>(١)</sup>» وقوله «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحِبِّبُنَّكُمْ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>» وقوله : «وَمَا أَفَاقُكُمُ الرَّسُولُ فَخَذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا<sup>(٣)</sup>» وقوله : «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكُمْ فِي شَجَرٍ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرْجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسْلِمُوا تَسْلِيمًا<sup>(٤)</sup>» وقوله : «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا<sup>(٥)</sup>» .

## ثانياً : الادعاء بأن الشريعة لا تصلح للعصر الحاضر :

وبعض المثقفين ثقافة أوربية يدعون أن الشريعة لا تصلح للعصر الحاضر ، ولكنهم لا يعللون هذا الادعاء بعلة ما ولو أنهم قالوا : إن مبدأ معيناً أو مبادىء بذاتها لا تصلح للعصر الحاضر ويبينوا السبب في عدم صلاحيتها ، لكان لادعائهم قيمة ولأمكن من الوجهة المنطقية مناقشة أقوالهم وتزييفها أما أن يدعوا أن الشريعة كلها لا تصلح للعصر ، ولا يقدمون على قوائم حججة واحدة ، فذلك شيء غريب على ذوي العقول المفكرة ،

(١) النساء : ٨٠

(٢) آل عمران : ٣١

(٣) الحشر : ٧

(٤) النساء : ٦٥

(٥) الأحزاب : ٣١

وإذا عرفنا أنهم يدعون هذا الادعاء، وهم أجهل الناس بالشريعة جاز لنا أن نقول : إن ادعاءهم هذا قائم على الجهل والافتراء .

ان صلاحية الشرائع تقرر على أساس صلاحية مبادئها .

وليس في الشريعة مبدأ واحد يمكن أن يوصم بعدم الصلاحية ، وإذا استطعنا أن نستعرض طائفة من أهم المبادئ التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية علمنا إلى أي حد بلغ الجهل والادعاء بعض المسلمين .

فالشريعة الإسلامية تقرر مبدأ « المساواة » بين الناس دون قيد ولا شرط وذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأَنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفَوْا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاقَكُمْ »<sup>(١)</sup> ويقول الرسول ﷺ : « النَّاسُ سَوَاسِيَّةٌ كَأسْنَانِ الْمُشْطِ الْوَاحِدِ لَا فَضْلَ لِعَرَبٍٍ عَلَى عَجَمٍ إِلَّا بِالْتَّقْوَى » ، وقد جاءت الشريعة بهذا المبدأ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ، بينما القوانين الوضعية التي يفخر بها الجهلاء لم تعرف هذا المبدأ إلا في أواخر القرن الثامن عشر ، ولا تزال معظم الدول الأوروبية ، والولايات الأمريكية تطبق هذا المبدأ تطبيقاً مقيداً .

---

(١) الحجرات : ١٣

وقد قررت الشريعة من يوم نزولها مبدأ « الحرية » في اروع مظاهرها ، فقررت حرية الفكر ، وحرية الاعتقاد ، وحرية القول ، والنصوص في ذلك كثيرة نجتزيء منها قوله تعالى :

«قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السُّمُوَاتِ وَالْأَرْضِ<sup>(١)</sup>» وقوله  
«وَمَا يَذَكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ<sup>(٢)</sup>» وقوله : «لَا كُرَاءَ فِي  
لَدَنِينِ<sup>(٣)</sup>» وقوله : «وَلَنْ تَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ  
وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ<sup>(٤)</sup>». وبدأ  
لحريه بشعبيه الثلاث لم تعرفه القوانين الوضعية إلا بعد الثورة  
الفرنسية . ولكن الجملاء يسلبون الشريعة فضائلها ويدعوها  
للقوانين الوضعية .

وَمِنَ الْمِبَادِئِ الَّتِي تَقْوِيمُ عَلَيْهَا الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مِبْدَأُ «الْعِدْلَةِ»  
الْمُطْلَقَةِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : «وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا  
بِالْعِدْلِ »<sup>(٥)</sup> وَقَوْلُهُ : «وَلَا يَجِدُ مَنْكُمْ شَرْكَانَ قَوْمٌ عَلَى أَنْ  
لَا تَعْدِلُوا »<sup>(٦)</sup> وَقَوْلُهُ : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوْنُوا فَوَّا مِنْ  
بِالْقُسْطِ شُهْدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوْ الَّذِينَ

(۱) یونس: ۱۰۰

## آل عمران :

النحو : ٦٠

## آل عمران : ۶۰

٥٨ : النَّاسُ

## الـ (٢) المائدة :

والاقربينَ ان يَكُنْ غَنِيًّا او فَقِيرًا فَاللَّهُ اولى بِهَا فَلَا تَتَّبِعُوا  
الهوى ان تَعْدِلُوا » وهذا المبدأ الذي جاءت به الشريعة من يوم  
نَزَولِهَا لم تعرفه القوانين الوضعية الا ابتداء من اواخر القرن  
الثامن عشر .

هذه هي المبادىء الثلاثة التي تقوم على أساسها القوانين  
الوضعية الحديثة ، عرفتها الشريعة قبل القوانين بأكثر من أحد  
عشر قرناً . فكيف تصلح القوانين للعصر الحاضر . ولا تصلح  
الشريعة وهي تقوم على نفس المبادىء !؟

الشريعة الإسلامية جاءت بعدها « الشورى » من يوم نَزَولِهَا  
وذلك قوله تعالى: « وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ » وقوله: « وَشَوَّرُهُمْ  
فِي الْأَمْرِ » ولقد سبقت الشريعة الإسلامية القوانين الوضعية  
بأحد عشر قرناً في تقرير هذا المبدأ . عدا القانون الانجليزي الذي  
أخذ بالبدا بعد الشريعة بعشرة قرون . فالقوانين الوضعية حين  
قررت مبدأ الشورى لم تأت بجديد وانما انتهت الى ما بذلت به  
الشريعة الإسلامية .

والشريعة الإسلامية جاءت من يوم نَزَولِهَا بـ تقييد سلطة  
الحاكم . وباعتباره نائماً عن الأمة . وبمسؤوليته عن عدوانه  
وأخطائه . فالشريعة تسرى على الحاكم وغير الحاكم بمنزلة سواء  
والحاكم مقيد في تصرفاته بكل ما جاءت به الشريعة ولا ميزة له

على الحكومين ، وكل ذلك تطبيق لنظرية المساواة .

ولقد جاءت الشريعة بهذه المبادىء التي تقوم عليها الحكومات العصرية ، قبل أن تعرف القوانين الوضعية هذه المبادىء بأكثر من أحد عشر قرناً ، فكيف يقال : إن الشريعة لا تصلح للعصر الحاضر !!

والشريعة الإسلامية نزلت بتحريم الخمر واباحة الطلاق ، وذلك قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ »<sup>(١)</sup> وقوله : « الطلاقُ مِرْثَانٌ فَامْسِكُ بِمَرْثَانٍ بِعُرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِالْحَسَانِ »<sup>(٢)</sup> ولم تعرف القوانين الوضعية تحريم الخمر ، واباحة الطلاق الا في هذا القرن ، وبعض القوانين يحرم الخمر تحريماً مطلقاً ، وبعضها يحرمها تحريماً جزئياً ، وبعضها يبيح الطلاق دون قيد ، وبعضها يقيده ، فكيف تصلح القوانين التي أخذت عن الشريعة ، ولا تصلح الشريعة ؟ !

والشريعة الإسلامية أول شريعة جاءت بنظرية التعاون الاجتماعي ، ونظرية التضامن الاجتماعي ، وذلك قوله تعالى : « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ »

---

(١) المائدة : ٩٠

(٢) البقرة : ٢٢٩

وَالْمُعْدُونَ<sup>(١)</sup> » وقوله : « وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمُحْرِمٌ<sup>(٢)</sup> » وقوله : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطْهِرُهُمْ وَتُزَكِّيْهُمْ بِهَا<sup>(٣)</sup> » وقوله : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَؤْلَفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيقَةٌ مِنْ أَنَّ اللَّهَ وَاللَّهُ عَزَّلَمَ حَكْمٌ<sup>(٤)</sup> » وقوله : « مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقَرْبَى فَلَلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ<sup>(٥)</sup> ».

وقد عرفت الشريعة هاتين النظريتين منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ، ولم يعرفها العالم غير الإسلامي الا في هذا القرن ، وهو يطبقها الى حد محدود .

والشريعة تحرم الاحتكار ، وتحرم استغلال النفوذ ، والرثوة ، فيقول الرسول ﷺ : « لَا يَحْتَكِرُ الْخَاطِئُ » ويقول الله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكْمِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا

(١) المائدة : ٢

(٢) المعارج : ٢٤ ، ٢٥

(٣) التوبه : ١٠٣

(٤) التوبه : ٦٠

(٥) الحشر : ٧

من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون<sup>(١)</sup> » وهذه المبادىء لم تعرفها القوانين الوضعية إلا أخيراً.

والشريعة تقوم على تحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن وتحريم الاثم والبغى بغير الحق . وذلك قوله تعالى : « قلْ انَّمَا حَرَمَ رَبُّكَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْاثْمُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ<sup>(٢)</sup> » و تقوم الشريعة على الدعوة للخير . والأمر بالمعروف . والنهي عن المنكر ، وذلك قوله تعالى : « وَلَا تَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ<sup>(٣)</sup> » وهذه المبادىء التي تقوم عليها الشريعة هي المثل العليا التي يتطلع إليها البشر ، وتحلم بها الإنسانية ، فكيف لا تصلح الشريعة لعصر يرى مبادئها مثله العليا ؟

ولو تتبعنا المبادىء الإنسانية ، والاجتماعية ، والقانونية التي يعرفها هذا العصر ويفخر بها ابناءه لوجدناها كلها واحداً واحداً في الشريعة الإسلامية على احسن الصور وأفضل الوجوه ، ولو لا الاطالة لأتيت بطائفة أخرى من المبادىء والنصوص المقررة لها.

وهكذا يتبيّن أن الادعاء بعدم صلاحية الشريعة ادعاء اساسه الجهل بالشريعة ، ولا سند له من الواقع المحسوس ، ولعل العذر الوحيد الذي يمكن ان يعتذر به لأصحاب هذا الادعاء انهم

---

(١) البقرة : ١٨٨

(٢) الأعراف : ٢٢

(٣) آل عمران : ١٠

تعلموا ان القوانين الوضعية القديمة كانت تقوم على مبادئه بالية ينكرها العصر الحاضر ، فحفظوا هذا القول على انه قاعدة عامة وطبقوه على الشريعة ، لانطباق صفة القدم عليها دون ان يفكروا فيها بين الشريعة والقوانين من فروق بينها فيما سبق .

### ثالثاً - الادعاء بأن بعض أحكام الشريعة مؤقت :

وبعض المثقفين ثقافة اوربية يرون ان الشريعة تصلح للعصر الحاضر ، الا ان بعض احكامها جاء مؤقتا ، وهم يقصدون بعض الاحكام الجنائية ، وبصفة خاصة العقوبات التي لا مثيل لها في القوانين الوضعية ، كالرجم والقطع وتساهم الحجة على ادعائهم فلا تجد لهم حجة ، وانا هو الظن الذي لا يغنى من الحق شيئا .

انهم لا يرون مقابلاً لبعض العقوبات في القوانين الوضعية ، فيحاولون التخلص منها بهذا الادعاء ، ولو اخذت القوانين غداً بهذه العقوبات لعدلوا عن ظنهم !! وقالوا : انها احكام دائمة !!

ولو كان هؤلاء المسلمون يفهمون الاسلام على وجهه لما قالوا مثل هذا القول ، لأن احكام الاسلام دائمة لا مؤقتة ، ولأن ما لم ينسخ منها قبل موت الرسول ﷺ فلا ننسخ له الى يوم النشور ، وقد صرخ القرآن قبيل موت الرسول بأن صرخ الدين قد تم بناؤه ، ولم يعد قابلاً للزيادة او النسخ ، وذلك قوله تعالى : «**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاتَّمَّنَّتْ عَلَيْكُمْ**»

نعمتي وَرَضيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا<sup>(١)</sup> .

الا يعرف هؤلاء المسلمين انه لو جاز القبول بالتوقيت في بعض الأحكام لجاز في بعضها الآخر ، وانه لو ترك لكل إنسان ان تحكم هواه لذهب الإسلام .

رابعاً - الادعاء بأن بعض الأحكام لا يستطيع تطبيقها

واصحاب هذا الرأي ينافقون من سبقوهم ، ويرون ان كل أحكام الشريعة دائمة وواجبة التطبيق ولكنهم يرون ان بعض عقوبات الشريعة ، وهي القطع والرجم لا يمكن تطبيقها اليوم . لضعف الدول الإسلامية ، ووجود عدد من الأجانب في بلادها لا يقبلون ان تطبق عليهم هذه العقوبات ، او ترضى دولهم بأن تطبق عليهم . فأصحاب هذا الرأي لا يرون تطبيق الشريعة خشية إغضاب الدول الأجنبية .

وهذا الرأي لا يتفق مع الإسلام ، فالله جل شأنه يقول : «فَلَا تَخْشُوْا النَّاسَ وَأَخْشُونِي وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثُنَّا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ<sup>(٢)</sup> .

ولمثل اصحاب هذا الرأي نقول : إن مثيرةً من الفقهاء لا يرون الرجم ولا القطع على الأجنبي اذا زنا او سرق ، وليس ثمة ما يمنع من الأخذ بهذه الرأي .

ونحن نذهب بهذه المناسبة الى ان عقوبة الرجم تكاد تكون

---

(١) المائدة : ٣

(٢) المائدة : ٤

عقوبة رمزية ، إذاً من الصعب أن يثبت الزنا بشهادة الشهادة وكل الجرائم التي رجم فيها على عهد الرسول والخلفاء الراشدين ثبتت بالاعتراف لا بالشهادة ، الزنا التام لا يثبت إلا بأحد هذين الطريقين ويشترط في الشهادة أن تكون من أربعة رجال عدول ، يشهدون حالة الوطء ، ومن النادر أن يحدث هذا ، كأنه لا يوجد اليوم من يدفعه إيمانه للاعتراف بالزنا والاصرار عليه .

#### خامساً : الادعاء بأن الفقه الإسلامي يرجع إلى آراء الفقهاء

يعتقد بعض المثقفين ثقافة أوروبية أن الفقه الإسلامي من ابتكار الفقهاء في أغلب الأحوال ، وإذا عرض عليهم إنسان نظرية فقهية إسلامية من النظريات التي لم يعترفها علماء القانون الوضعي إلا أخيراً أدهشهم أن يصل الفقهاء المسلمين في القرن السابع والثامن الميلادي إلى ما لم يصل إليه علماء القانون إلا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين . ولقد قال لي بعضهم ذات مرة انه يعتقد أن أئمة المذهب الفقهي كانوا فوق مستوى البشر لأنهم استطاعوا بتفكيرهم أن يسبقو الفكر البشري بثلاثة عشر قرناً .

ولا شك في خطأ من يظن أن الفقه الإسلامي من ابتكار الفقهاء المسلمين ، ومن يظن أنهم سبقو بتفكيرهم الفكر البشري ، والصحيح أن رجال الفقه الإسلامي على اتساع أفقهم وجودة تفكيرهم لم يأتوا بشيء من عندهم ، ولم يكونوا فوق مستوى البشر ، وكل ما في الأمر ، أنهم وجدوا أمامهم شريعة

غنية بالنظريات والمبادئ، فشرحوا هذه المبادىء، وعرضوا تلك النظريات. ولم يفعلوا شيئاً أكثر مما يفعله كل فقيه ومجتهد، يحاول أن يجمع تحت كل نظرية ما تند إلية، وتحت كل مبدأ ما ينطبق عليه وإذا كان هناك ابتكار، أو سبق في التفكير، فهو ابتكار لشريعة سبقت تفكير البشر، وجاءت باسم النظريات، لتوجيه البشر نحو السمو والكمال، ورفعهم إلى مستوى الشريعة الرفيع.

فالفقهاء لم يبتكروا نظرية المساواة المطلقة، ولا نظرية الحرية الواسعة، ولا نظرية العدالة الشاملة، وإنما عرفها الفقهاء من نصوص القرآن والسنّة التي جاءت بها، وقد عرضنا هذه النصوص فلا داعي للعودة إليها.

والفقهاء لم يخلقوا نظرية الشورى، ولا نظرية تقيد سلطة الحاكم واعتباره فائضاً عن الأمة، ولا نظرية مسؤولية الحاكم عن أخطائه وعدوانه، ولا نظرية الخمر، ولا نظرية الطلاق، وإنما عرف الفقهاء هذه النظريات من نصوص القرآن والسنّة، وقد بسطنا هذه النصوص فيما سبق.

والفقهاء ليسوا هم الذين اشترطوا الكتابة في الالتزامات المدنية، وجازوا الإثبات بشهادة الشهود في المواد التجارية وإنما هو نص القرآن : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَابَّنْتُمْ بِدِينِ  
إِلَيْ أَجْهَلِ مُنْسَئِ فَاكْتُبُوهُ» – إلى قوله – ولا تساموا

أن تكتبواهُ صغيراً أو كبيراً إلى أجلهِ - إلى قوله - : الا أنْ  
تكون تجارةً حاضرةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ  
أَلَا تَكْتُبُوهَا<sup>(١)</sup> .

والفقهاء لم ينشئوا نظرية بطلان عقود الاعلان ونظرية حق  
الملزم في إملاء شروط العقد ، وإنما القرآن هو الذي جاء بهذا  
كله في قوله تعالى : « وَلَيُمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَيَتَقَرَّ اللَّهُ  
رَبُّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنَّمَا الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهُمْ أَوْ  
صَعِيفُهُمْ أَوْ لَا يُسْتَطِعُهُمْ إِنْ يُمْلِلَ هُوَ فَلَيُمْلِلَ وَلَيُثْلِلَ  
بِالْعَدْلِ<sup>(٢)</sup> .

والفقهاء لم يبتكرروا ما يسمونه بنظرية الطوارئ ، وما  
نسميه نحن بعرفنا القانوني بنظرية تغير الظروف ، وإنما أخذ  
الفقهاء النظرية من نصوص القرآن من قوله تعالى : « لَا يُكَلِّفُ  
اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسِعَهَا<sup>(٣)</sup> » وقوله : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ  
مِنْ حَرَجٍ » وقوله : « وَقَدْ فَصَلَّ لَكُمْ مَا حَرَمْتُ عَلَيْكُمُ الْ  
مَا أَضْطَرْرَتُمْ إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .

(١) البقرة : ٢٨٢

(٢) البقرة : ٢٨٦

(٣) الأنعام : ١٩

والفقهاء لم يضعوا نظرية إعفاء المكره والمضطر . وإنما جاءت الشريعة بالنظرية في قوله تعالى : « إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالإِيمَانِ <sup>(١)</sup> » وقوله : « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغِرٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَاعَ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ». وقول الرسول ﷺ : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَّاتِ » وما استكرهوا عليه .

والفقهاء لم يأتوا بنظرية اعفاء الصغير والجنون والنائم من العقاب . وإنما قول الرسول : « رُفِعَ الْقَلْمَعَنْ ثَلَاثٍ ، عَنِ الصَّبِيِّ حَقَ يَحْتَلِمُ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَقَ يَصْنَحُو ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَقَ يَفِيقٌ » .

والفقهاء لم يحيئوا بنظرية تقرير العقاب . وإنما جاء بها القرآن في قوله تعالى : « وَلَا تَزِرُّ وَازْرَةً وَرِزْرَأَخْرَى <sup>(٣)</sup> » وقال بها الرسول : « وَلَا يُؤَاخِذُ الرَّجُلُ بِحُرْبَرَةِ أَبِيهِ وَلَا بِحُرْبَرَةِ أَخِيهِ » وحيث يقول لأبي رمثة وولده : « اذْتَهُ لَا يَجْنِي وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ » .

والفقهاء ليسوا هم الذين فرقوا بين أحكام العمد وأحكام

(١) التمل : ١٠٦

(٢) البقرة : ٢٤٣

(٣) فاطر : ١٨

الخطأ . ولكنه القرآن في قوله : « وَمَا كَانَ مُؤْمِنٌ إِنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قُتِلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقْبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ - النَّحْ الْأَيْة١١ » وقوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلَى ٣ » وقوله : « وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكُنْ مَا تَعْمَدُتُ قُلُوبُكُمْ ٤ ».

وهكذا لا نجد نظرية ولا مبدأ عاما إلا جاء فيه نص من القرآن أو السنة، وما فعل الفقهاء شيئا إلا أنهم شرحا النظرية أو المبدأ، وبينوا شروط تطبيق كل نظرية أو مبدأ، وما يدخل تحتها مقيدين أنفسهم في ذلك بنصوص الشريعة ومبادئها العامة وروحها التشريعية .

على أن الفقهاء بالرغم من هذا قد بذلوا مجهوداً عظيماً في رد الفروع والجزئيات إلى أصولها ، وبيان ما ينطبق عليها من الأحكام لأن الشريعة كما ذكرنا من قبل لم تأت بنصوص تفصيلية تحكم الفروع والجزئيات في كل الأحوال .

هذا هو حكم الواقع والحق في الادعاء بأن الفقه الإسلامي من ابتكار الفقهاء . ولعل أصحاب هذا الادعاء وقعوا في الخطأ .

---

(١) النساء : ٩٢

(٢) البقرة : ١٧٨

(٣) الأحزاب : ٥

لأنهم يقيسون فقه الشريعة على فقه القانون فكل أحكام القانون يبتكرها علماء القانون قبل أن تكون أحكاماً ملزمة ، وتشريعاً سارياً .

وبودي لو أن هؤلاء السادة قرأوا شيئاً من مذهب الظاهريين فان هؤلاء الفقهاء لا يعتبرون مصدراً للشريعة إلا القرآن والستة والاجماع ، ولا يعترفون بالقياس وغيره من المصادر كمذهب الصحابي ، وبالرغم من أن الظاهريين لا يقبلون الأحاديث المرسلة، فقد استطاعوا ان يجدوا لكل حكم، ولكل مبدأ، ولكل نظرية نصا صريحاً في القرآن او السنة الصحيحة، واظن ان في هذا وحده ما يكفي لأن يقنع هؤلاء السادة بخطا عقيدتهم في الفقه الإسلامي.

### طائفة المثقفين ثقافة إسلامية :

تضم هذه الطائفة المثقفين ثقافة إسلامية عالية وما دونها وعددهم ليس قليلاً. وإن كانوا أقلية بالنسبة للمثقفين ثقافة أوروبية.

ولهذه الطائفة نفوذها العظيم على الشعوب الإسلامية فيما تعلم هذه الشعوب انه متصل بالاسلام ، ولكن ليس بهذه أى حظ من سلطان الحكم فرجاها لا يكادون يتولون إلا وظائف الوعظ والامامة والتدريس ، وقد يتولون القضاء، فلا يسمع لهم بالقضاء إلا في مسائل الأحوال الشخصية .

وقبل دخول القوانين الأوروبية في البلاد الإسلامية كان

لهذه الطائفة كل السلطان ، ولكنهم بعد دخول القوانين حصرتهم الأوضاع الجديدة في دائرة ضيقة ، وأخذ سلطانهم يزول شيئاً فشيئاً حتى زال عنهم كل سلطان . وطالت بهم هذه الحال حتى ألهواها وسكت عليها أكثرهم لا قبولاً وانقياداً، ولكن عجزاً ومصايرة .

وهذه الطائفة تعتبر نفسها ويعتبرها المسلمون مسؤولة عن الإسلام ، لأنها اعرف المسلمين بأحكام الإسلام ، ورجاها اقدر الناس على الدفاع عنه ، وان كان هناك من يرى ان الحوادث قد اثبتت ان هذه الطائفة عجزت اكثر من مرة عن الدفاع عن الإسلام ، وان عجزها ترتب عليه دخول القوانين الأوروبية ، واستقرارها في بلاد الإسلام ، وتعطيل الشريعة الإسلامية ، حتى ذهب جيل وجاء جيل يجهل كل شيء عن الشريعة ، الا ما تعلق بالعبادات ، والأحوال الشخصية ، وحتى حسب الجهال ان القوانين التي تطبق هي أحكام الإسلام ، او مما لا ينكره الإسلام ، وحسب المثقفون ثقافة اوربية ان الإسلام دين لا دولة ، او انه ليس فيه ما يصلح لحكم الناس ، ولم يبق على علم بالشريعة الا علماء الإسلام :

وليس يعيي علماء المسلمين ان يعجزوا عن الدفاع عن الإسلام مرة ومرات ، وان يؤدي هذا العجز الى تناقضه الطبيعية والمنطقية وانما يعييهم ان لا يبذلوا ما استطاعوا من جهد ووقت في الدفاع

عن الاسلام، ولا شك أنهم استفرغوا كل جهودهم ووقتهم في هذا السبيل ، لكن الظروف لم تكن مواتية ، ولا شك ايضاً في أنهم لا يزالون يستفرغون كل جهد ووقت في كفاحهم المستمر ؛ وهم يرجون أن يكتب لهم النصر والغلبة .

وفي البلاد الاسلامية اليوم جيل مثقف ثقافة إسلامية عالية حريص على أن يعيد للإسلام ما فقده ، لا تأخذه في الحق لومة لائم ولا عيب فيهم إلا أنهم متأثرون بأسلافهم إلى حد كبير في بعض الاتجاهات ، حيث يصرفون أكثر جهدهم في العبادات والمواعظ ، ولو أنهم صرفووا أكثر جهدهم في تذكير المسلمين بشريعتهم المعطلة ، وقوانيينهم المخالفة للشريعة ، وحكم الاسلام فيها لكان خيراً لهم وللإسلام ، ولو فروا على أنفسهم مشقة الجهاد وطول الكفاح ، فالدول الحاكمة على بعض المسلمين دول ديمقراطية ويكتفي أن يعتنق أكثر أفراد الشعب فكرة معينة ، لتكون هذه الفكرة بعد قليل حقيقة قابلة للتنفيذ .

ويسلك هذا الجيل الجديد في دعوته للإسلام وإقامة شرائعه وشعائره طرقاً قد تجدي في اقناع الأئميين وتعليمهم . ولكنها لا تجدي في اقناع المثقفين ثقافة اوربية ، وهم المسيطرون على الحياة العامة ، وبيدهم الحكم والسلطان في بلاد الاسلام ، وكان من الاولى أن يبذل علماء الاسلام جهداً في اقناع هذا الفريق وتعليمهم ما يجهل من احكام الاسلام . فلو عرف هؤلاء الاسلام على حقيقته لكانوا خير السفراء والدعاة للإسلام .

احب من علماء الاسلام ان يبينوا للمثقفين ثقافة اوروبية في كل ظرف وفي كل يوم مدى مخالفة القوانين الأوروبية للإسلام وحكم الاسلام فيما يطبق هذه القوانين وينفذها ، فما المثقفون ثقافة اوروبية الا مسلمون يجهلون حقائق الاسلام ، ولكنهم مع ذلك على استعداد حسن لتعلم ما يجهلون من الاسلام .

وأحب من علماء الاسلام أن يكروا للمثقفين ثقافة اوروبية من دراسة الشريعة ، والاطلاع على مبادئها ونظرياتها ومدى تفوقها على القوانين الوضعية ، ويستطيع علماء الاسلام ان يصلوا لهذا اما بتأليف لجان من رجال المذاهب المختلفة ، فتقوم كل لجنة بجمع الكتب المهمة في كل مذهب ، وتضع منها جميا كتابا واحدا في لغة عصرية ، وفي تنظيم وفهرسة عصرية ، واما بتأليف كتب في لغة ونظام عصري ، تعرض مواد التشريع الاسلامي عرضا شائقا ، مع مقارنة مختلف المذاهب الاسلامية ، فكتاب في البيع ، وآخر في الایجار ، وثالث في الشركات ، ورابع في الانفاس ، وهكذا .

وأحب من علماء الاسلام ان يبينوا للحكام ، ورجال الهيئة التشريعية حكم الاسلام في القوانين المخالفة للإسلام ، وفيما يضعها وينفذها ، وكل هؤلاء مسلمون يكرهون ان يحيدوا قيد شرة عن الاسلام ، ولكنهم يجهلون احكام الاسلام .

وأحب من علماء الاسلام ان يعملا على ان لا يصدر اي قانون جديد الا تحت رقابتهم ، وبعد استشارتهم ، حق لا يصدر

اي قانون جديد على خلاف الاسلام .

يا علماء الاسلام ، ان العيب الوحيد في كل بلاد الاسلام ، هو جهل المسيطرین عليها بأحكام الاسلام ، وجهل جمھور المسلمين أحكام الاسلام ، والوسيلة الوحيدة لاصلاح هذه الحال هي تعليمهم الاسلام ، كل بالطريقة التي درج عليها وألفها ، ولن يستنکف مسلم ان يتعلم ما يجهله من احكام دینه .

واخيراً ، فاني اذ ارمي المثقفين ثقافة اوروبية يجهل الاسلام لا اقصد انتقاد اقدارهم ، وانما اقرار الواقع وما انا الا احدهم ، كنت قبل دراستي للشريعة في مثل حاھم جھلا بالشريعة ، وتجاهلا لها ، حتى أراد الله لي الخير ، فعرفت الى اي حد يذهب الجهل بصاحبھ ، ولست احب ان يبقى اخوانی وزملائي على حال كنت فيها ، ولا ازال استغفر الله منها .

وانی اذ الفت نظر علماء الاسلام الى اتخاذ وسائل معينة ، لا انسب اليهم تقصیراً ، وانما هي النصيحة التي امر بها الاسلام فان تجربتي واختلاطی بالمثقفين ثقافة اوروبية ، ومعرفتي باتجاهات غيرهم ، كل ذلك دعاني الى الاعتقاد بأن خير ما ينفع الاسلام . هو تعريف الجميع بالاسلام في صراحة وشجاعة ، ولحضرات العلماء ان يأخذوا برأيي . او ان يهملوه .

اسأل الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير المسلمين والاسلام .

## من المسؤول عن نحن فيه؟

ان المسلمين جميعاً مسؤولون عما نحن فيه وعما انتهى اليه أمر الاسلام ، وقد تختلف مسؤولية بعضهم عن مسؤولية بعض ، فتخف مسؤولية فريق وتشتد مسؤولية فريق ، ولكنهم جميعاً مسؤولون عما هم فيه من جهل وفسق وكفر ، وعما هم فيه من تفرق وضعف وذلة ، وعما يعانون من فقر واستغلال ، وعما يحملون من نير الاستعمار وبلاه الاحتلال .

**مسؤولية الجاهير :** ان جماهير المسلمين مسؤولة عما انتهى اليه امر الاسلام ، فما وصل الاسلام الى هذا الذي هو فيه الا بجهل هذه الجاهير للإسلام ، بانحرافها شيئاً فشيئاً عن الاسلام حتى كادت تنسليخ عنه دون ان تدرى انها انسليخت عن الاسلام .

ان جماهير المسلمين قد ألفت الفسق والكفر واللحاد حتى أصبحت ترى كل ذلك فتظن أنه أوضاعاً لا تخالف الاسلام ، أو تظن ان الاسلام لا يعني بمحاربة الفسق والكفر واللحاد . ولا يعنيه من امر ذلك كله شيء .

ان الاسلام يوجب على المسلمين أن يتعمدوا الاسلام وان يتفقهوا فيه أن يعلم بعضهم بعضما « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم » التوبة : ١٢٢ ولقد طالما نفرت طوائف من المسلمين فأذروا قومهم وحاولوا تفقيهم في الدين . ولكن الحكومات الإسلامية

أخذت على نفسها ان تحارب هذه الطوائف ، وان تحول بينها وبين ما يوجبه الإسلام ارضاء للاستعمار ، واطاعة للطواحيت ، وموالاة لأعداء الإسلام ، ورضيت الجماهير هذا الوضع من الحكومات وما كان لها أن ترضاه ، فشاركت الجمورو الحكومات في خنق الإسلام وهدم الجماعات العاملة للإسلام .

إن جماهير المسلمين قد فقدوا القوة والعزة والكرامة فهم يعيشون بعيداً للأقوياء ، ويعيداً للاستعمار ، ويعيداً للحكام ، يسلبونهم أقواتهم ، ويستنزفون قواهم ، ويدوسون كراماتهم ، ويهدرون حرريتهم ، وما أتى المسلمون إلا من تركهم دينهم دين القوة والعزة والكرامة ، ولو عادوا له لعادت لهم القوة التي فقدوها والعزة التي حرمواها ، والكرامة التي يتطلعون إليها .

ان جماهير المسلمين في غفلة قاتلة ، انهم في غفلة عن دينهم ، وفي غفلة عن دنياهم ، وفي غفلة عن أنفسهم ، ويوم تتفتح أعينهم على الحقائق سيعلمون انهم خسروا دنياهم وآخرتهم بما فرطوا في جنب الله ، وما انحرفو عن كتاب الله .

**مسؤولية الحكومات الإسلامية :** والحكومات الإسلامية مسؤولة إلى أكبر حد عما أصاب الإسلام من الهوان ، وعما أصاب المسلمين من الذل والخبال .

ان الحكومات الإسلامية قد ابعدت الإسلام عن شؤون الحياة ، واختارت المسلمين ما حرمهم الله ، وحكمت فيهم بغير حكم الله .

ان الحكومات الإسلامية تدفع المسلمين الى الضلاله الأوربية وتدفعهم عن الهدایة الربانية ، فتحكم فيهم بحكم القوانين الوضعية ، ولا تحكم فيهم بحكم الشريعة الإسلامية .

ان الحكومات الإسلامية خرجت عن الإسلام في الحكم والسياسة والإدارة ، وخرجت على مبادئ الإسلام فلا حرية ولا مساواة ولا عدالة ، ونبذت ما يوجبه الإسلام فلا تعاون بين المسلمين ولا تضامن ولا تراحم ، وشجعت ما يحرمه الإسلام من الظلم والمحاباة ومن الاستغلال والإقطاع ، واقامت المجتمع الإسلامي على الفساد والآفاساد ، وعلى الفسق والعصيان ، وعلى الأثرة والطغيان .

ان الحكومات الإسلامية تحول دون المسلمين أن يتعمدوا دينهم ويعرفوا ربهم ، ويؤدوا واجباتهم .

ان الحكومات الإسلامية توالي اعداء الإسلام وقد حرم عليها الإسلام ان توالي اعداءه ، وتطيع في المسلمين أعداء الله وما لهم عليها من طاعة .

ان الحكومات الإسلامية هي التي اورثت المسلمين الضعف والذلة وجلبت عليهم الاستغلال والفقير ، واشاعت فيهم الفساد والبغى **مسؤولية رؤساء الدول** : ورؤساء الدول الإسلامية هم أكثر الناس مسؤولية عن الإسلام ، وعما اصاب الإسلام ، وإذا اعفتهم القوانين الوضعية من المسؤولية فما يعفيهم الإسلام ان يسألوا عن صغير الأمور وكبيرها . وما يمنع انساناً ان يواجههم بالواقع ، ويفتح عيونهم على الحقائق .

ان في يدكم عشر الرؤساء الحكم والسلطان ، ولكم القوة وفيمكم القدرة على ان تعودوا بالإسلام الى ما كان عليه ، ولكنكم ورثتم اوضاعاً مخالفة للإسلام عن اسلافكم فأنتم تعيشون فيها ، وتقيمون سلطانكم عليها ، على علم او جهل بمخالفتها للإسلام ، وهذه الأوضاع الموروثة هي اول ما يضعف الاسلام ويدخل اهله عن النهوض ، وكل ضعف للإسلام عائد عليكم ، وكل قوة له انما هي قوتكم ، وانه لخير لكم ان تكونوا افراداً من الأفراد في دولة قوية من ان تكونوا ملوكاً وامراء ورؤساء في دولة ضعيفة مستعبدة يتسلط عليها موظف صغير من موظفي الدولة المستعمرة ، يأمر وينهى ، فيسقط الحكومات ويقيمها ، ويهز امره العروش ، وينزلزل اقدام الرؤساء والأمراء .

انكم عشر الرؤساء متفرفون ؟ ومن الخير لكم وللإسلام ان تجتمع قواكم ، وانكم متنابدون أو متبعدون ، ومن الخير لكم وللإسلام أن تتعاونوا او تتحدون ، وانه ان يخضع بعضكم لبعض ويتولى بعضكم بعضاً خير لكم واهدى من ان تخضوا جميعاً للاستهمار ويتولىكم المستعمرون .

انكم عشر الرؤساء مسلمون قبل كل شيء ، فضعوا الاسلام فوق كل شيء ، وحكموه في انفسكم ، واجعلوه أساس حكمكم ، وأقيموا عليه الدولة الاسلامية ، ولا تجعلوا اشخاصكم حجر عثرة في سبيل قيام هذه الدولة ، فأشخاصكم فانية وليس بعد الموت الا الجنة او النار ، ولن ينفع احدكم ملكه او ماله ، وانما

ينفعه العمل الصالح والقيام على امر الله ، وانه لخير لكم ان يذكر لكم التاريخ أنكم عاونتم على إعادة الدولة الاسلامية والحكم الاسلامي وأنكم لم تؤخروا قيام هذه الدولة بتشبيثكم بمناصبكم وأوضاعكم التي لا يرضها الاسلام للمسالمين .

وإن الأمر كله لن يحتاج إلا قوة عزائكم ، والتغلب على أنفسكم ، فان تتغلبوا على أنفسكم فقد تغلبتم على كل شيء ، وإن تضعفوا أمام منافعكم وأمام مغريات الحكم والسلطان فسيظل المسلمون جميعاً في فرقة وتخاذل وضعف وذلة ؛ ويسلط عليكم وعليهم الأقوياء ، ويخيفكم ويخيفهم المستعمرون ، ويحرككم ويحركهم الدول ذات المطامع والنفوذ ؛ ويستغلكم ويستغلهم أولئك الذين عرروا حق المعرفة أن القوة في الاتحاد ، وان الغلبة لأصحاب القوة .

ايها الرؤساء لا تحرصوا على الامارة والسلطان ، ولا تتشبثوا بالألقاب والتبجحان فان هذا الحرص هو الذي أذل المسلمين وأضعف فيهم روح الاسلام ، ومزقهم مالك ضعيفة ، ودولات صغيرة ، وأمارات لا تدفع عن نفسها عدوأ ، ولا تحمي لنفسها حقاً ، حتى أصبح المسلمون على كثرة عددهم ، واتساع أقطارهم . وتتوفر المواد الخام والأيدي العاملة في بلادهم ، وتهيئ أسباب السيادة والعزة لهم ... أصبح المسلمون مع كل هذا أضعف أهل الأرض وأذلهم وأهونهم على الدول شأنها .

فإذا غلبكم الحرص على منافعكم وعلى مناصبكم وعلى القابكم

وسلطانكم ، فاحرصوا على أن تتجمعوا في شكل من الاشكال ، وأن تتحدونا وتوحدوا قوة بلادكم ، ليكون المسلمون جميعاً قوة واحدة ويداً واحدة .

يا رؤساء الدول الاسلامية . ان مناصبكم والقابكم لن تغنى عنكم من الله شيئاً ، وان الله سائلكم وأسلافكم عن الاسلام وال المسلمين ، وسائلكم عن الاسلام الذي أصبح غريباً في بلادكم ، مهملاً في حكمكم ، وسائلكم عن المسلمين الذين فرّقتم وحدتهم وضيغتم قوتهم ، ومزقتم دولتهم ، وجعلتموهم انتم واسلافكم مثلاً على الفرقة المصطنعة . والقوة الضعيفة ، والكرامة المهرة ، والأطعاع التي تذل الرجال الكرام ، وتوطئ ظهور الأبطال ، وتضع أنوف السادة في الرغام .

يا رؤساء الدول الاسلامية لا تحرموا على الامارة والسلطان فان محمدأً صلوات الله عليه يقول : « انكم ستحرصون على الامارة وستكون ندامة يوم القيمة ، فنعم المرضعة وبئست الفاطمة » .

واعلموا أن الامارة أمانة ، فمن اخذها بحقها ، وادى ما يجب عليه فيها سلم يوم القيمة ، فادوا الأمانات الى أهلها فان الله سائلكم عنها . واذكرروا قول الرسول الكريم لأبي ذر لما سأله ان يستعمله : « يا أبا ذر انك ضعيف وانها امانة ، وانها يوم القيمة خزي وندامة الا من اخذها بحقها وادى الذي عليه فيها » .

مسؤولية علماء الاسلام : وعلماء الاسلام يحملون وزر ما نحن فيه واثم ما اصيب به الاسلام ... يحملون او زار المستعمرین

الغافلة عن الاسلام والخارجية عليه .

وعلماء الاسلام اهل لأن ينسب لهم هذا ، لأنهم يظاهرون الاستعمار او يسكتون عليه ، ولأنهم يظاهرون الحكومات الاسلامية حيناً ويسكتون عليها حيناً ، ولأنهم تركوا جماهير المسلمين جاهلة بأهم احكام الاسلام ، غافلة عما يراد بالاسلام .

وعلماء الاسلام بهذا قد حالوا بين المسلمين والاسلام لأنهم لم يبينوا بجماهير المسلمين حكم الاسلام في الاستعمار والمستعمرات ، وحكم الاسلام في الحكومات التي تظاهر الاستعمار وتوالي المستعمرات ، فسكنت الجماهير الى الاستعمار ، واطاعت الحكومات التي تخدم الاستعمار ، وضاع الاسلام بسكتة السادة العلماء ، ورضيت الجماهير بضياع الاسلام وساعدت عليه . لأنها تعتقد ان علماء الاسلام لا يسكتون الا على ما يتفق مع الاسلام ويرضى رب الأنام .

ان علماء الاسلام انحضوا اعينهم واطبقو افواههم ووضعوا اصابعهم في آذانهم وناموا عن الاسلام ولما يستيقظوا من عدة قرون فتام ورائهم المسلمون . وهم يعتقدون ان الاسلام في امان والا ما نام عنه علماؤه الاعلام .

ان علماء الاسلام ناموا عن الاسلام زمن طويل فما هاجموا وضعا من الاوصاع المخالفة للإسلام . ولا حاولوا ايقاف امر او حكم مخالف لأحكام الاسلام . وما اجتمعوا مرة يطالبون بالرجوع

## الى احكام الاسلام .

لقد ارتكب الحكام المظالم ، واستحلوا المحارم ، واراقو الدماء ، وانتهكوا الاعراض ، وافسدوها في الارض ، وتعدوا حدود الله ، فما تحرك العلما للمظالم ، ولا غضبوا من استحلال المحارم . كأن الاسلام لا يطلب اليهم شيئاً ، ولا يفرض عليهم فرضاً ولا يوجب عليهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يلزمهم نصيحة الحكام والمطالبة بالرجوع لأحكام الاسلام .

واحتلت البلاد الإسلامية فما غضب علماؤها على الاحتلال ولا بینوا للناس حكم القرآن والسنّة في جهاد المحتلين ومقاومة الاحتلال وفي مسألة المحتلين وموالاة الاحتلال .

وكان المفروض في علماء الاسلام ان يقاطعوا المحتلين الكفار ولكنهم مع الأسف والوا أعداء الاسلام واتخذوا من دار عبود الدولة المحتلة له مقرأ لاحياء بعض مواسم الاسلام .

ونفذت القوانين الوضعية في بلاد الاسلام . وهي تخالف احكام الاسلام . وادى تتنفيذها الى تعطيل الاسلام واباحة ما حرم الله . وتحريم ما احل الله . فما ازعج العلما لبعطيم الاسلام . ولا غضبوا مستقبلهم وهم يطعمون ويلبسون ويعيشون على حساب الاسلام ولا اجتمعوا واتشاوروا في ما يحفظ مستقبلهم ومستقبل الاسلام .

وانشر الفجور والاباحة . وأنشأ الحفارات والمرافق . ورخصت الحكومات الاسلامية للمسلمات بالدعارة . وجهر

الناس بما يخالف الاسلام . فانكمش العلماء واكتفووا بهز الرؤوس  
ومصمصة الشفاه .

وأنشئت المدارس المدنية وهي لا تعترف بتعليم الدين . فكان  
علماء الدين اول من اقبل عليها وأدخل اولاده فيها . وأنشئت  
المدارس التبشيرية التي تبشر بال المسيحية وتفتن ابناء المسلمين عن  
الاسلام . فأدخل العلماء المسلمين بناتهم فيها ليوطن بلغة اجنبية  
وليتعلم الرقص والديانة المسيحية .

وكلاها حزب الامر احمدى الحكومات لجأت الى علماء الاسلام  
فأسرعوا يردون المسلمين الى طاعة الحكومات التي تبيع الخمر  
والزنا والكفر والفسق ، وتستبدل بحكم الاسلام أهواء  
الناس ونزوارات الحكام والأحزاب .

وطال هذا الامر بال المسلمين حتى ظن جمهرة المسلمين أن ما نحن  
فيه من فسوق وعصيان هو الاسلام الصحيح ، ففسوا الفسق  
والفجور وعم الفساد وعز الإصلاح ، وكل ذلك بفضل علماء  
الاسلام وتهاونهم في إقامة أحكام الاسلام .

إن العلماء هم ورثة الأنبياء ، وما يليق بالعلماء أن يقفوا هذا  
الموقف من ميراث الأنبياء ، ولقد فرض الاسلام على العلماء  
واجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فمن يقوم بهذا الواجب  
إذا أهمله السادة العلماء ؟

ولكن الله جل شأنه قد فتح على علماء مصر فتكلموا أخيراً  
وانطلقوا على غير عادتهم يتجمعون وينخطبون ، ويدعون إلى

الاضراب والاعتصاب ، أفترى ذلك كان من أجل الاسلام  
وإقامة أحكام الاسلام ؟ لا والله ، ولكنهم ثاروا واستثاروا  
لأجل الرتبات والعلاوات وللدرجات المالية ، والكرامات  
الشخصية ، وأصدروا في سبيل ذلك البيانات ، وعقدوا الاجتماعات  
وتشدقوا بالخطب وزينوها بالأحاديث والآيات .

إنهم فعلوا ذلك من أجل أنفسهم وحفظ كراماتهم ، ولم  
يفعلوه من أجل الاسلام لأن الاسلام أهون عليهم من أنفسهم  
وكان كرامتهم أدنى من كراماتهم . ومن المؤلم أن بعضهم اراد  
في هذه الاجتماعات ان يذكرون بالاسلام ، وان يوجه هذه الفضبة  
للاسلام ، فأسكتوه وانكروا ما أتوا ، كان العمل للاسلام  
منكر في نظر علماء الاسلام .

يا علماء الاسلام اتقوا الله في انفسكم وفي الاسلام .

يا علماء الاسلام انكم لم تهونوا على الدول والحكام الا بعد  
ان هان عليكم الاسلام .

يا علماء الاسلام ان عزتكم من عزة الاسلام ، وقوتكم من  
قوه الاسلام ، فإن شتم ان تشعروا بالعزه والقوه فاعملوا لعزه  
الاسلام ولقوه الاسلام .

يا علماء الإسلام ليس من الإسلام في شيء ان تسکوا أسلنکم  
عن بيان حكم الله ، وتغضوا ابصاركم عن اعداء الله حتى ينتهکوا  
حرمات الله .

يا علماء الإسلام ليس من الإسلام في شيء ان تقوموا في

المعاهد لتعلموا طلبتها احكام الإسلام في حين ان الحكومات لا تقيم هذه الأحكام .

يا علماء الإسلام ليس من الإسلام ان تقفوا على المنابر لتعلموا الناس محسن الأخلاق وأداء العبادات ، وتركوها جهالاً بما يوجه الإسلام في الحكم والحكام والتشريع ، والقضاء ، وفي الإجتماع والاقتصاد ، في معاملة الأعداء والأصدقاء .

لماذا لا تبينون للناس ووظيفتكم البيان ؟

لماذا لا تبينون للناس حكم الإسلام في الاحتلال ، ومن يوالونه ويؤدونه ، ويحاربونه ويمقتوه ؟

لماذا لا تبينون للناس حكم الإسلام في الحكم الذين يلزمون المسلمين ما يخالف الإسلام وهل يوجب الإسلام طاعتهم واتباع أهوائهم ، أم يوجب عصيانهم والخروج عليهم ؟

لماذا لا تبينون للناس حكم الإسلام في القوانين الوضعية ، وما يوجبه على المسلمين من طاعتها أو عصيانها ؟

لماذا لا تبينون للناس حكم الإسلام في المال وفي الإستغلال والإحتكار ، مع تطبيق هذا الحكم على اوضاعنا المالية وأحوالنا الاقتصادية ؟

لماذا لا تبينون للناس حكم الإسلام فيما يخالفه دعوة الإسلام ، ويعين على حرث العاملين للإسلام .

لماذا لا تبينون للناس حكم الإسلام فيما يخالفه من اوضاع ،

وهل يوجب السكوت عليها أم يوجب محاربتها و هدمها ؟

لماذا لا تبينون للناس حكم الاسلام في النصيحة والبيان ،  
وهل لا يجب احدها إلا مرة واحدة طول الحياة ، ام التكرار  
واجب كلها استمر ما يستوجب النصيحة والبيان ليذكر الناس  
حكم الاسلام في كل وقت وآن ؟

لماذا لا تبينون للناس حكم الاسلام في المسلم الذي يطالب  
بااحترام شخصه ، ويرفض ان يطالب بااحترام الاسلام ؟

ايها العلماء اني لا انكر عليكم ان فيكم فئة قليلة كريمة  
عملت بكتاب الله ، واستقامت على أمره وان منكم من بذلوا  
من علمهم وقوتهم وحياتهم في سبيل إقامة حكم القرآن ، ولم  
تأخذهم في الله لومة لائم ، ولكنها والله قلة يسوءها ان تحسب  
عليكم وان تنتسب اليكم ، وما يغير عمل هذه الفئة القليلة  
الخير من سوء عملكم ، ولا يهون من اوزاركم ، ولا يرفع عنكم  
وصمة التفريط والاهمال .

ايها العلماء تشبهوا بهذه الفئة الصالحة ، وسيراوا على اثراها  
واعملوا للإسلام فقد طال ما سكتم عن الاسلام ، وان هذا والله لهو  
الخير لكم وللإسلام .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ  
حَمْدُهُ وَلَهُ الْحُمْدَةُ  
وَلَهُ الْعَظَمَةُ



**International Islamic Federation  
of Student Organizations**

**P. O. BOX 8631**

**SALIMIAH - KUWAIT**